العدد السادس عشر مجلد (0) يناير 2020

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفنى للإستثمار

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

العدد السادس عشر مجلد (٥) يناير 2020

مجلس الإدارة

الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية	(رئيس)
السيد/ محمود منتصر إبراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	(نائب)
السيد/ أسامة عبد المنعم صالح وزير الاستثمار الأسبق	(عضو)
السيد/ محمد محمود الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر	(عضو)
السيد/ شريف سمير محمود سامي الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية	(عضو)
السيد/ عمر محمد حسن مستشار السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الإجتماعي	(عضو)
الدكتور/ خالد سري صيام رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية الاسبق	(عضو)
السيد/ شريف عاشور وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف	(عضو)
المستشار/ علاء الدين شهيب أحمد نائب رئيس مجلس الدولة رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	(عضو)
السيد/ أبو بكر عبد الحميد حسن مستشار السيد الدكتور / وزير المالية	(عضو)
المستشار/ محمد عبدالوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	(عضو)
السيد / رامي أحمد عادل أبوالنجا نائب محافظ البنك المركزي المصري	(عضو)

المحتويـــــات

متابعة استثمارات الخطة والنشاط التمويلي للبنك	٤
منظومة الدفع الالكتروني ببنك الاستثمار القومي	٧
هيئة الأنفاق المصرية	١٠
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري	١٤
أثر انخفاض سعر الفائدة في الاقتصاد المصري	٢٤
الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٨
أهم مساهمات بنك الاستثمار القومي	٣٣

متابعة استثمارات خطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والنشاط التمويلي لبنك الاستثمار القومي للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- بلغت جملة الاستثمارات الأصلية المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩ نحو ٢٩٧,٩ مليار جنيه، منها نحو ٢١١,٢ مليار جنيه للأجهزة الحكومية (تبلغ الخزانة العامة منها نحو ١٣٣,١ مليار جنيه وبنسبة نحو ٦٣٪ من خطة الأجهزة الحكومية مجتمعة)، ونحو ٨٦,٦ مليار جنيه للهيئات والوحدات الاقتصادية (بلغ تمويل بنك الاستثمار منها نحو ٢,٧ مليار جنيه وبنسبة نحو ٣,١٪ من الخطة الأصلية للهيئات والوحدات الاقتصادية)، موزعة على مصادر تمويل الخطة وفقاً للشكل التالي: -

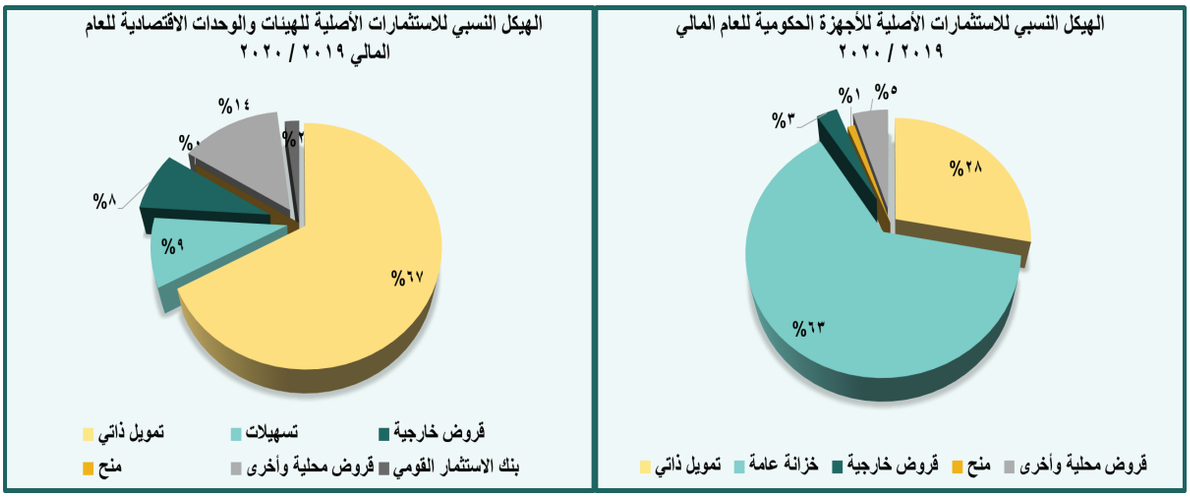

أولاً: الأجهزة الحكومية

- وتشمل كل من الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية.

- يمثل الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من الخزانة العامة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/١٩ معظم الإنفاق والتنفيذ للأجهزة الحكومية بنسبة بلغت نحو ٩٥,٢٪ من إجمالي الإنفاق، ٩٤,٥٪ من إجمالي التنفيذ، بينما لم يتجاوز الإنفاق والتنفيذ في باقي المصادر نحو ٤,٨٪، ٥,٥٪ على التوالي، ويوضحه الشكل التالي: -

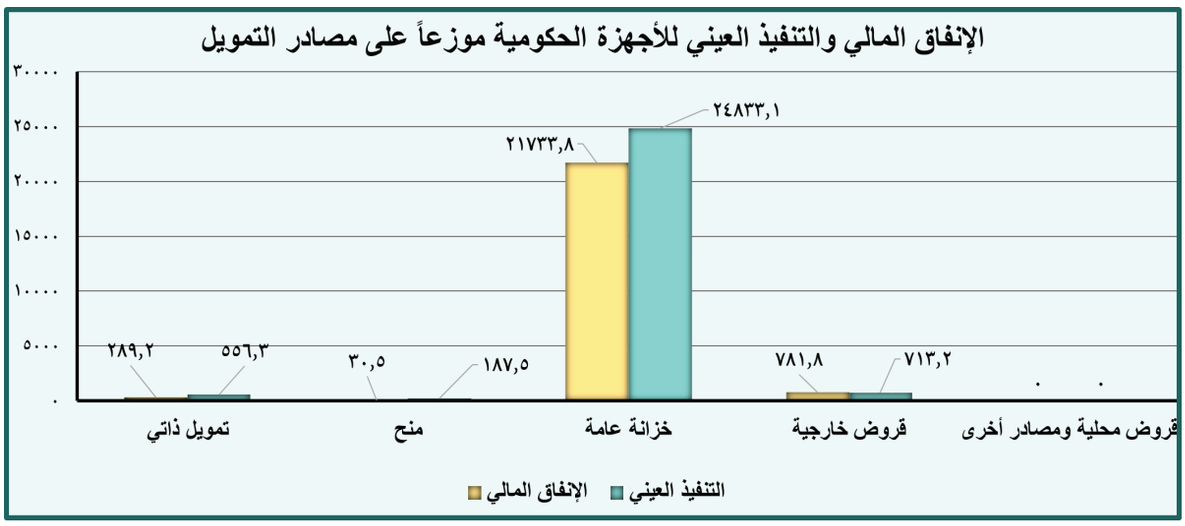

- بلغ نسبة الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات أكثر من مثلي الإنفاق والتنفيذ على باقي بنود المكونات العينية مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي: -

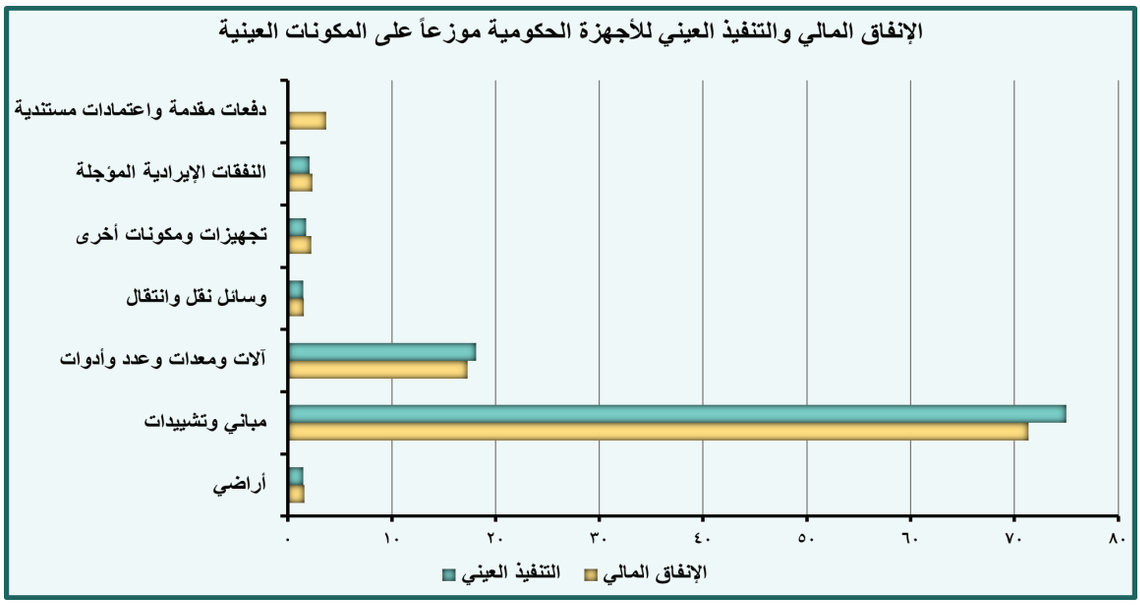

ثانياً: الهيئات والوحدات الاقتصادية

- بلغ كلاً من الإنفاق المالي والتنفيذ العيني بمشروعات الهيئات والوحدات الاقتصادية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/١٩ نحو ٢,٩ ، ٣,٤ مليار جنيه على التوالي، موزعة على مصادر التمويل المختلفة كما يلي:

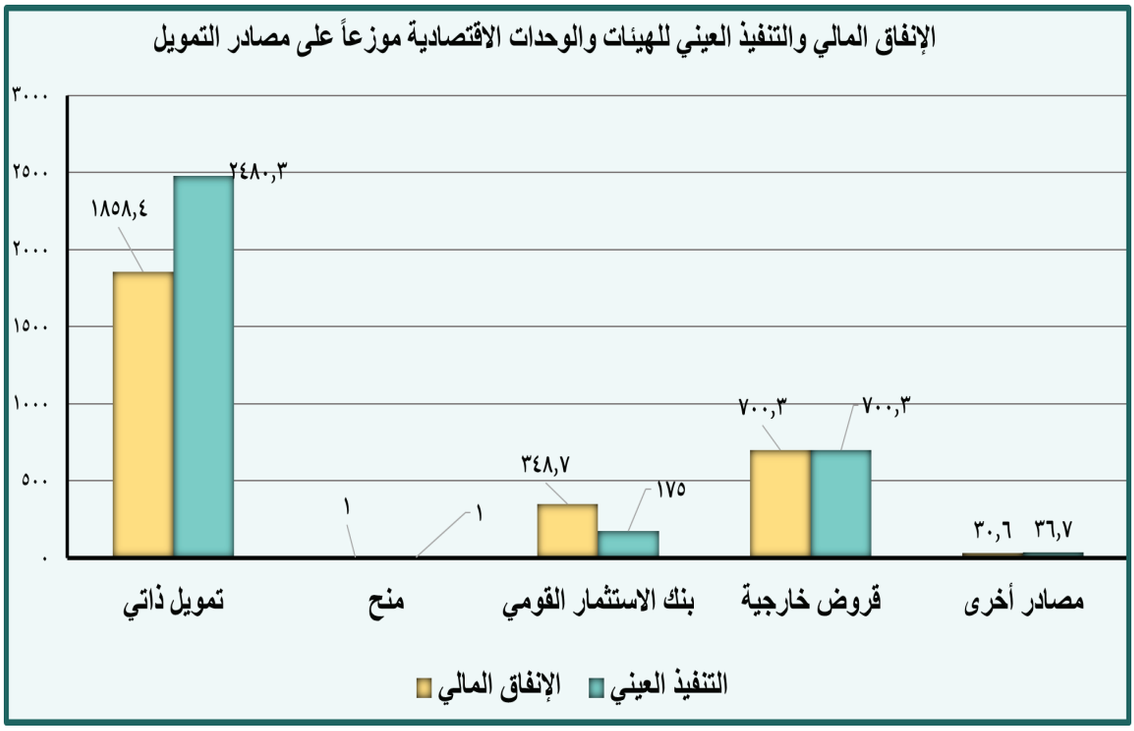

- كما هو الحال في الأجهزة الحكومية فان نسبة الإنفاق المالي والتنفيذ العيني من بند المباني والتشييدات يمثل نحو٨٣٪ ، ٨٩٪ لكافة بنود المكونات العينية مجتمعة كما يتضح من الشكل التالي:

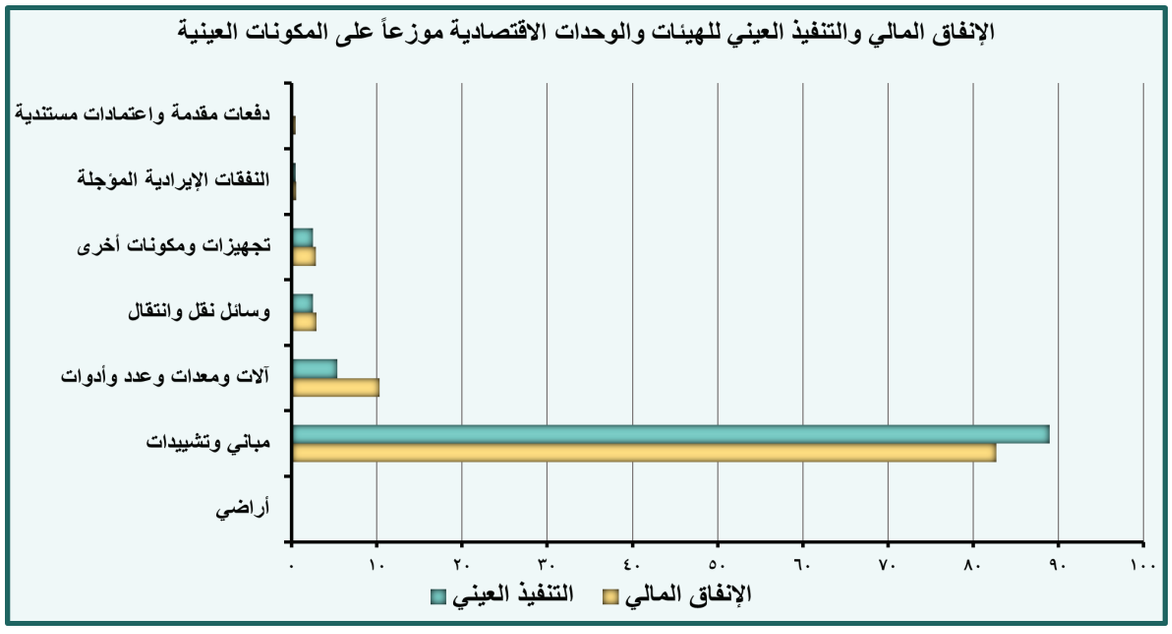

متابعة نشاط البنك التمويلي خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

- بلغ جملة التمويل المتاح عن طريق **بنك الاستثمار القومي** خلال الفترة نحو ٣٣,٧ مليار جنيه للاستخدامات الاستثمارية، منه نحو ٣٣,٦ مليار جنيه للأجهزة الحكومية بنسبة نحو ٩٩,٦ ٪ من جملة المتاح خلال الفترة، وبنسبة نحو ٢٤,٨ ٪ من جملة التمويل المستهدف المعدل للبنك والخزانة.

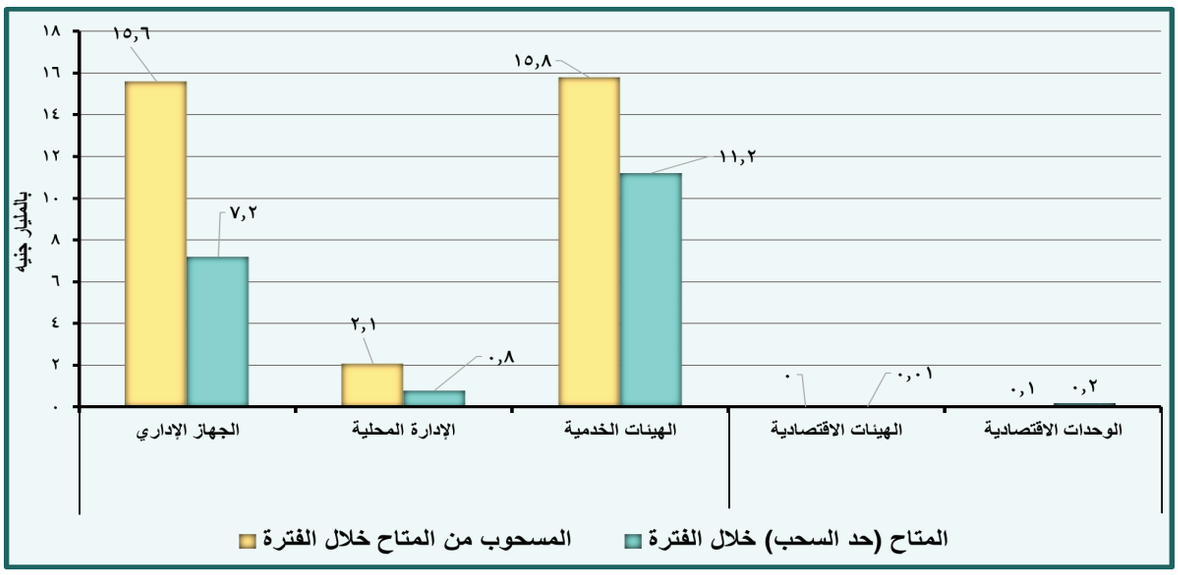

* المسحوب من المتاح للهيئات والوحدات الاقتصادية يتضمن من المرحل من الأعوام السابقة.

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية
رخاء
NATIONAL
INVESTMENT BANK

منظومة الدفع الالكتروني ببنك الاستثمار القومي

في إطار الجهود التي يبذلها **بنك الاستثمار القومي** لتطوير الخدمات التي يقدمها لكافة عملائه من الوحدات الإدارية والحكومية، فقد قام البنك من خلال **قطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع** بالاشتراك في منظومة المتحصلات الإلكترونية، والتي من خلالها يتم قبول التوريدات النقدية والتحويلات الإلكترونية، والتي تتيح لجميع الوحدات سرعة تحويل كافة المبالغ المتعلقة بكافة أنواع الضرائب والتأمينات الاجتماعية، كما يمكن للشركات الخاصة سداد ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة نقداً بعد ملئ نموذج خاص معد لذلك، والتوريد من خلال فرع البنك بباب اللوق (الإدارة العامة للخزينة والدفع النقدي) واستلام إيصال التحويل فوراً.

كما يمكن لجميع الوحدات غير المشتركة في منظومة الدفع الإلكتروني القيام بسداد أي ضرائب من خلال تحويل ورقي معتمد بتوقيعين مبلغين للبنك موضحاً به رقم الحساب المطلوب الخصم عليه ويسجل به البيانات الموضحة أدناه للتأكد من القيام بالتحويل بصورة سليمة لصالح **وزارة المالية:**

١- نوع الضريبة المطلوب سدادها (ضريبة دخل – ضريبة قيمة مضافة - ... إلخ).

٢- اسم مأمورية الضرائب المطلوب تحويل القيمة إليها.

٣- رقم الملف الضريبي.

٤- تحديد الفترة الضريبية التي سيتم السداد عليها (الشهر والسنة).

٥- تحديد نوع الضريبة المطلوب السداد عنها (مثل: ضريبة إقرار – فروق فحص – غرامات تأخير – رسم تنمية - ... إلخ).

كما يمكن للوحدات الحكومية توريد ضرائب القيمة المضافة الخاصة بالموردين والمقاولين من خلال أوامر الدفع الإلكترونية مع مراعاة تسجيل البيانات التالية بأمر الدفع:

- يسجل أمام اسم البنـــك/ **بنك الاستثمار القومي**.
- يسجل أمام رقم الحساب/ رقم الملف الضريبي الخاص بالمقاول أو المورد المطلوب سداد ضرائب لصالحه.
- يسجل أمـــام الشـــرح/ اسم الشركة المطلوب سداد ضرائب قيمة مضافة لها والفترة الضريبية ونوع الضريبة.

التكامل في النظم المالية الإلكترونية بين كل من بنك الاستثمار القومي ووزارة المالية ووزارة التخطيط

ومن الجدير بالذكر أن البنك قد تولى منذ إنشاءه تمويل الخطة الاستثمارية للدولة وفقاً لمصادر التمويل المختلفة سواء من الخزانة العامة أو التمويل الذاتي أو المنح والمعونات والقروض. واعتباراً من عام ٢٠٠٦ تم تغيير العلاقة التمويلية بين البنك و**وزارة المالية**، حيث تم تنفيذ أسلوب حد السحب واستعاضة المنصرف أولاً بأول من **وزارة المالية** بدلاً من التمويل بالإقراض المباشر وأصبحت مقاطع التمويل الخاصة بالمنح والقروض والمعونات تمول عن طريق حسابات **وزارة المالية بالبنك المركزي**. ثم قامت اللجنة التنسيقية العليا المشكلة بقرار وزير المالية رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٨ والممثل بها **بنك الاستثمار القومي** باستعراض آليات التكامل في النظم المالية الإلكترونية بين كل من البنك و**وزارة المالية** و**وزارة التخطيط** والتي تضمنت إجراء تكويد المنح والقروض على المنظومة الإلكترونية لوزارة المالية. واتفق ممثلي وزارة المالية والتخطيط في اللجنة على ضرورة توحيد جهة التمويل في **بنك الاستثمار القومي**.

بنك الاستثمار القومي
NIB
NATIONAL INVESTMENT BANK

بنك الاستثمار القومي

رائد العمل المصرفي في المجال الحكومي
خدمة سداد المستحقات الحكومية إلكترونياً
بالتعاون مع شركة

e-finance

- يتيح البنك لعملائه من الجهات الاعتبارية وغيرهم إمكانية سداد الضرائب والرسوم الجمركية وكل ما يمكن سداده من خلال منظومة الدفع الإلكتروني الحكومي.
- تجنب مخاطر نقل الأموال.
- التأثير الفوري لسداد كافة المدفوعات الحكومية.
- السداد النقدي أو الخصم من حساب عملاء البنك من الجهات الاعتبارية.

مع تحيات
قطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع

الدفع الإلكتروني

وخلال عرض نظام متابعة الخطة على **الدكتورة/ هالة السعيد**، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وجهت سيادتها بضرورة توحيد عملية تمويل الخطة الاستثمارية للدولة من خلال **بنك الاستثمار القومي** والذي يعتبر دور أصيل للبنك يحقق الغرض المنشأ من أجله. ويرسخ دوره في تمويل الخطة الاستثمارية للدولة بكافة مصادر تمويلها خاصة أن البنك يملك الخبرات المصرفية والإمكانيات البشرية ما يؤهله للقيام بهذا الدور من خلال عملية التمويل والرقابة والمتابعة المكتبية والميدانية. وإلى جانب ذلك فإن توحيد مصادر التمويل **ببنك الاستثمار القومي** يضمن دقة عرض البيانات المالية والإحصائية عن متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية للدولة على المنظومة الإلكترونية **لوزارة المالية** والبنك مما يسهل للسادة الوزراء والمحافظين والمسئولين المتابعة الفعالة واتخاذ القرارات المناسبة.

وفي هذا الإطار تم عقد اجتماعات بين ممثلي البنك وممثلي **وزارة المالية** لتفعيل كافة مقاطع التمويل على المنظومة والتي تعتبر في مراحلها النهائية.

وفي مجال تعزيز التكامل في النظم المالية الإلكترونية بين كل من البنك و**وزارة التخطيط** فإنه جاري العمل على:

- مراجعة الـ IM code أو الرقم التعريفي لكافة مشروعات الخطة وتوحيدها بين الجهات الثلاثة وشركة **e-finance** .
- كذلك دراسة إمكانية تبليغ كل من **وزارة التخطيط** و**بنك الاستثمار القومي** بالتعديلات الموازنية أولاً بأول وبشكل لحظي.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

بنك الاستثمار القومي NIB تنمية رخاء NATIONAL INVESTMENT BANK

وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE

هيئة الأنفاق المصرية

رصدت مؤشرات ومعايير التنافسية العالمية التقدم الملحوظ الذي حققته جمهورية مصر العربية في العديد من المحاور والمجالات، جاء ضمنها محور النقل، إذ تقدمت مصر ١٧ مركزًا في مؤشر جودة الطرق لتحتل المركز (٢٨) عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز (٤٥) عام ٢٠١٨، فضلاً عن تقدمها (٨) مراكز في مؤشر جودة خدمة القطارات لتحتل المركز (٥٠) عام ٢٠١٩، مقارنة بالمركز (٥٨) عام ٢٠١٨. وتعد **الهيئة القومية للأنفاق** هي إحدى هيئات **وزارة النقل** التي صدر قرار بإنشائها عام١٩٨٣ بهدف القيام بتنفيذ مشروعات مترو الأنفاق في جمهورية مصر العربية وإجراء الدراسات والبحوث الفنية والاقتصادية للمشروع أو المشروعات المرتبطة به وذلك بالتعاون مع الخبرات والشركات المحلية والأجنبية، ومنذ إنشاءها وحتى الآن أمكن تنفيذ أكثر من ٨٣ كـم من خطوط مترو الأنفاق بالإضافة للمنشـآت والمرافق المعاونـة وبلغـت الاستثمارات حوالي ٢٣ مليار جنيه مصري بمعدل ٧٠٠ مليون جنيه مصري سنوياً وهي بلا شك معدلات عالية في الأداء وغير مسبوقة بالنسبة للهيئات الحكومية في مصر .

أصبح مترو الأنفاق أحد أهم المشروعات القومية الكبرى في مصر، حيث يعتمد على هذا المرفق ما يجاوز ثلاثة ملايين راكب يومياً في نطاق القاهرة الكبرى، ويشهد هذا المرفق تطويراً وتحديثاً سنوياً مستمراً، سواء بتنفيذ مشروعات وأنفاق جديدة أو بإضافة خطوط ومحطات جديدة، والتعاقدات على قطارات جديدة ضمن أسطوله أو تحديث في المحطات والسكك ومحطات الكهرباء، آخرها محطة هليوبوليس الجديدة والمقامة على مساحة ١٠ آلاف متر مربع تقريباً، والمزودة بماكينة صراف آلي لبيع تذاكر المترو بجانب شبابيك الحجز اليدوية.

خطوط مترو أنفاق القاهرة الكبرى

وتتكون من ٦ خطوط كالتالي:

الخط الأول لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، ويمتد من حلوان وحتى المرج الجديدة، بطول ٤٤ كم، وتم تشغيله بدءا من عام ١٩٨٧. والجدوى الاقتصادية من الخط توفير نحو ١,٧٦ مليار جنيه سنوياً، وهي قيمة الوفر في الوقت الفاقد والوفر في الطاقة في العام.

الخط الثاني لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، ويمتد من شبرا الخيمة وحتى المنيب، بطول ٢١,٥ كم، وتم التشغيل بدءاً من عام ١٩٩٦. والجدوى الاقتصادية من هذا الخط توفير واحد مليار جنيه سنويا، وهي قيمة الوفر في الوقت الفاقد والوفر في الطاقة في العام.

أما **الخط الثالث** لمترو أنفاق القاهرة الكبرى فيمتد من إمبابة والمهندسين غرب النيل ماراً أسفل النيل إلى جزيرة الزمالك ثم ميدان العتبة ثم العباسية ثم إستاد القاهرة ومصر الجديدة ثم إلى ألف مسكن فمطار القاهرة. ويبلغ طول المرحلة الثالثة ٤٧,٨٧ كم ويتكون من ٣٧ محطة، وينقسم إلى أربع مراحل، يبلغ طول المرحلة الأولى ٤,٣ كم، والثانية ٧,٧ كم، والثالثة ١٧,٧ كم، والرابعة ١٨,١٧ كم. وتم تشغيل

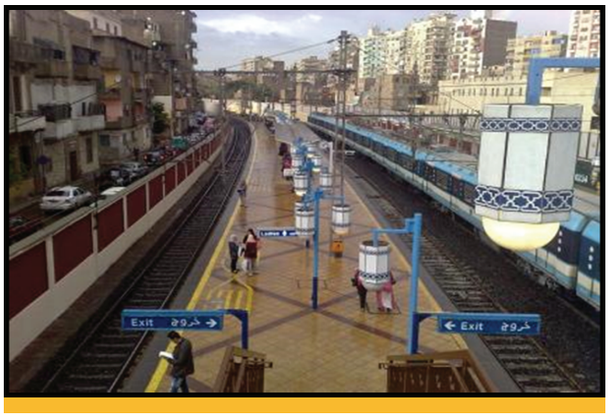

المرحلة الأولى منه في فبراير ٢٠١٢، والمرحلة الثانية في مايو ٢٠١٤. وجاري العمل في المرحلتين الثالثة والرابعة، اللتين بدئ العمل فيهما في بداية عام ٢٠١٥.

أما **الخط الرابع** فيعتبر هو أساس ربط مدينتي السادس من أكتوبر والقاهرة الجديدة بشبكة مترو الأنفاق ويقدم خدمة لنقل الركاب للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية في مناطق حدائق الاهرام والمتحف الكبير وميدان الرماية شارع الهرم والجيزة ومدينة نصر وجامعة الازهر والقاهرة الجديدة. ويمتد طول هذا الخط بنحو ٤٢ كم، وتم البدء في التنفيذ بداية عام ٢٠١٦.

ويعتبر **الخط الخامس** هو الخط الرابط بين خطوط شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى حيث يتبادل الخدمة مع جميع الخطوط الأخرى مما يؤدى إلى رفع كفاءة تشغيل الشبكة. ويبلغ طول هذا الخط نحو ٢٤ كم، وتم البدء في الدراسات الخاصة به خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

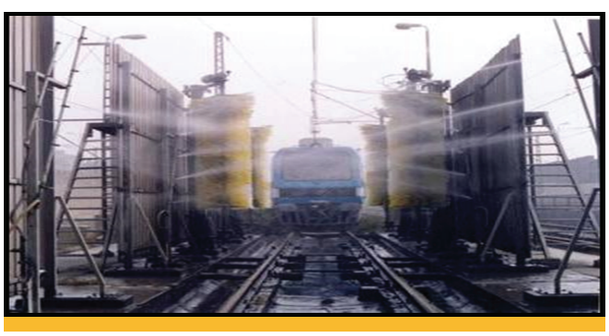

ويربط **الخط السادس** لمترو أنفاق القاهرة الكبرى بين الخصوص والسيدة زينب والمعادي الجديدة. وقد تم تصميم الخط السادس نظراً للكثافة العالية لركاب الخط الأول، حيث تم تصميمه موازياً له لتخفيف العبء عليه وخدمة مناطق مكتظة بالسكان لا تخدمها أيا من خطوط المترو. ويمتد طوله بنحو ٣٠ كم، وتم البدء في الدراسات الخاصة به خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

وتتكون شبكة مترو أنفاق القاهرة الكبرى الحالية من: الخط الأول الذي يمتد حلوان وحتى المرج الجديدة، والخط الثاني ويمتد من شبرا الخيمة وحتى جامعة القاهرة، والمرحلة الأولى من الخط الثالث وتمتد من العتبة وحتى العباسية.

مشروع القطار الكهربائي:

وتنفذ الهيئة أيضا مشروع القطار الكهربائي، والذي سوف يمتد مساره خلال العاشر وبلبيس والعاصمة الإدارية الجديدة. وتتفاوض الهيئة مع أحد البنوك الصينية لتوفير التمويل المطلوب والذي تتجاوز تكلفته نحو ١,٥ مليار دولار أمريكي، بحيث يربط محطة عدلي منصور ومدينةالعبور والشروق وبدر والروبيكي والعاشر من رمضان والعاصمة الإدارية الجديدة. ويشملالمشروع أيضاً خط للبضائع من الروبيكي حتى مدينة بلبيس.

الخط الإقليمي لمترو الإسكندرية:

يمتد هذا الخط من أبو قير شرقاً حتى الكيلو ٢١ العامرية غرباً ماراً بوسط المدينة بطول إجمالي حوالي ٤٣ كم على أن يعتمد الخط على مسار خط سكة حديد أبو قير الحالي في المسافة من أبو قير إلى محطة مصر بطول حوالي ٢٢ كم.

أوصت دراسات النقل لإقليم القاهرة الكبرى أن الخط الثاني لمترو أنفاق القاهرة الكبرى يجب أن يمتد إلى قليوب بطول حوالي ٨,٨ كيلومتر، حيث إن حجم النقل المتوقع على الامتداد يبلغ حوالى ٢٩٠ ألف راكب/يوم في الاتجاهين.

وقد تم اختيار مسار المترو داخل حرم أملاك السكة الحديد جهة الشرق موازيا لمسار السكة المكون من أربعة سكك حديدية لخدمة خط (مصر – إسكندرية) والضواحي.

إنجازات الأنفاق خلال عام ٢٠١٩

- شهد عام ٢٠١٩ إنفراجة واسعة، إذ تم افتتاح ٤ محطات نفقيه (هارون - الألف مسكن - نادي الشمس - محطة هليوبوليس)، ضمن أعمال الجزء الأول من المرحلة الرابعة من الخط الثالث.
- هذا بخلاف ازدواج السكة بين محطتي المرج والمرج الجديدة، وتركيب شبكة هوائية لاستيعاب التشغيل حتى المرج الجديدة، وتركيب أجهزة الإشارات والتحكم على طول السكة وربطها مع أجهزة التحكم المركزي للخط، وتنفيذ غرفة معدات كهربائية لتقوية الطاقة لاستيعاب القطارات بعد الازدواج، الأمر الذي أدى لتحسين مستوى الخدمة المقدمة بين محطتي المرج والمرج الجديدة من خلال الوصول إلى زمن تقاطر قدره ساعتان وثلاثون دقيقة.

- كما تم إعادة تشغيل محطة المرج الجديدة عقب الانتهاء من أعمال تطويرها، وكذلك الانتهاء من أعمال الازدواج في المسافة بين محطتي المرج والمرج الجديدة.

تعاقدات الهيئة خلال عام ٢٠١٩

أبرمت الهيئة العديد من الاتفاقيات، وجاء أبرزها:

- توقيع الاتفاقيات التنفيذية لقطار العاشر الكهربائي، بمجموعة من القروض من الحكومة الصينية بقيمة ١,٢ مليار دولار.
- توقيع عقود التنفيذ والصيانة لمونوريل "العاصمة الإدارية الجديدة – ٦ أكتوبر"، لمدة ٣٠ عاما مع تحالف (بومبارديه – أوراسكوم – المقاولون العرب) حيث تبلغ تكلفة التنفيذ ٢,٦٩٧ مليار يورو، وتكلفة أعمال الصيانة مليار و٥٦٧ مليون يورو، ومن المقرر انتهاء تنفيذ مونوريل العاصمة الإدارية في فبراير ٢٠٢٣، ومونوريل السادس من أكتوبر في مايو ٢٠٢٣.
- التعاقد مع شركة كورية، بغرض توريد ٦ قطارات مكيفة للخط الثاني للمترو «شبرا - المنيب»، بتكلفة ١٣١,١٢ مليون دولار، مقابل ٨٢,٦ مليون جنيه، لتوريد ٢ جرار لخط «شبرا - المنيب».
- وبعيدًا عن الآلات والماكينات، استهدفت وزارة النقل، وفقًا لبياناتها، تدريب كوادر الهيئة، خاصة المهندسين الجدد، والذين يتم تعيينهم نظرا لتعدد المشروعات الجارية أو المخطط تنفيذها بالهيئة.
- تم توقيع بروتوكول تعاون مع الحكومة الفرنسية لتمويل الوحدات المتحركة للمرحلتين الثالثة والرابعة من الخط الثالث بمبلغ ٣٤٤ مليون يورو.

ومن الجدير بالذكر أن **الهيئة القومية للأنفاق** من الجهات المدرجة ضمن اعتمادات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويقوم **بنك الاستثمار القومي** بتوفير التمويل اللازم للهيئة لإنجاز مشروعاتها بصفة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة في مجال النقل واللوجستيات بصفة عامة.

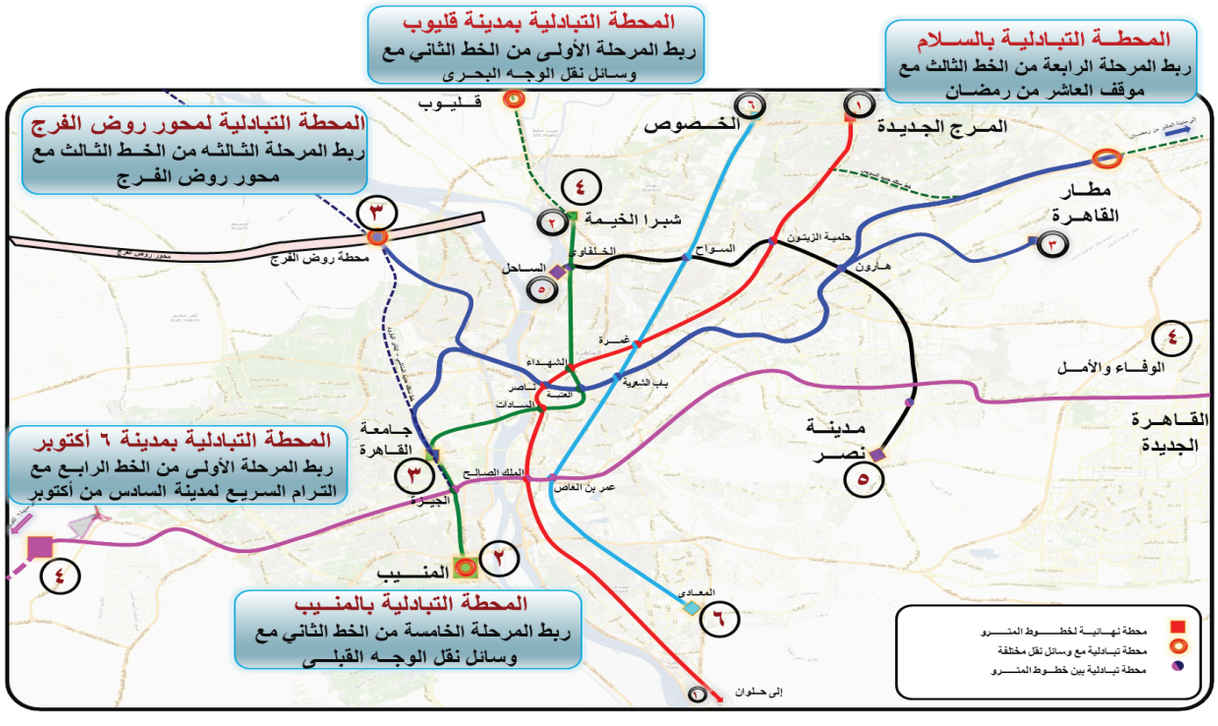

أهم مؤشرات الاقتصاد المصري

أولاً: مؤشرات القطاع الحقيقي

تطور معدل نمو الناتج المحلي

وفقاً لنشرة **البنك المركزي** (ديسمبر ٢٠١٩)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (بالأسعار الثابتة ٢٠١٦ /٢٠١٧) نحو ٣٨٥٧,٥ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل ٣٦٥٤,٤ مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة بمعدل نمو ٥,٦ ٪ ، مقابل معدل نمو ٥,٣ ٪ للعام السابق، وقد حصلت مصر على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند في معدل النمو المحرز .

أهم بنود الإنفاق المحركة للنمو

الجدير بالذكر أن ركائز النمو أصبحت الآن أكثر تنوعاً وإستدامة، ويعود ذلك أساساً إلى الأداء الإيجابي للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الإستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة، فقد حققت صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو تقدر ب ٢,٣ نقطة مئوية في ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١,٩ ٪ في العام السابق، كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام في النمو مستقراً عند ١,٠ نقطة مئوية، فضلاً عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة ب ٢,٤ نقطة مئوية في العام السابق .

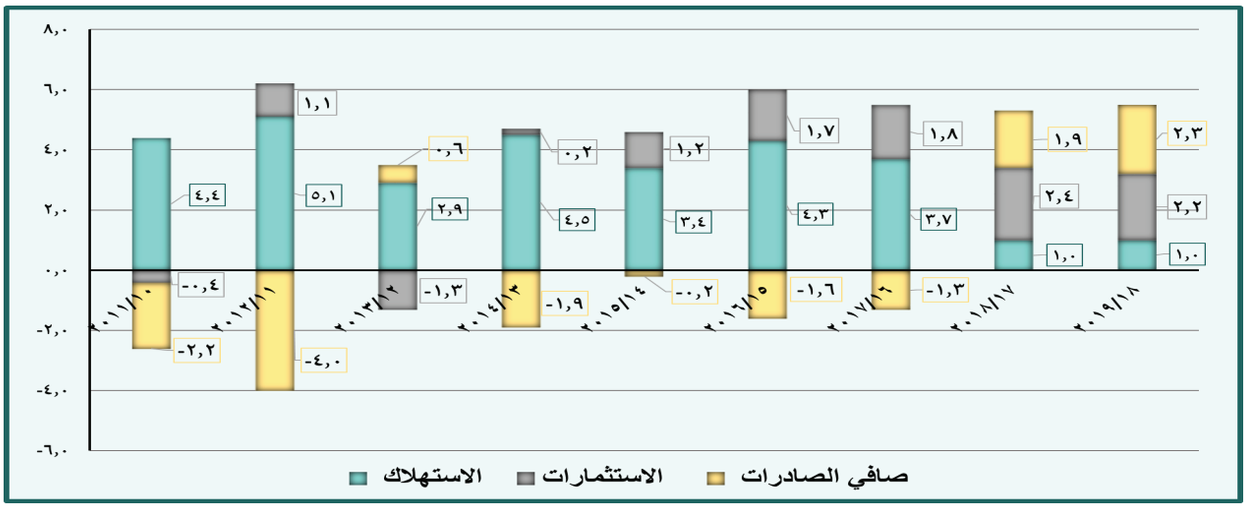

معدل التضخم وفقًا لأسعار المستهلكين

أعلن **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** في ديسمبر ٢٠١٩ إرتفاعاً سنوياً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) بمعدل ٣,٦ ٪ في نوفمبر ٢٠١٩ ، مقابل إرتفاعه بمعدل ٣,١ ٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩، وإنخفض على أساس شهري بمعدل ٠,٣ ٪ في شهر نوفمبر، مقابل إرتفاعه بمعدل ١,٠ ٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩.

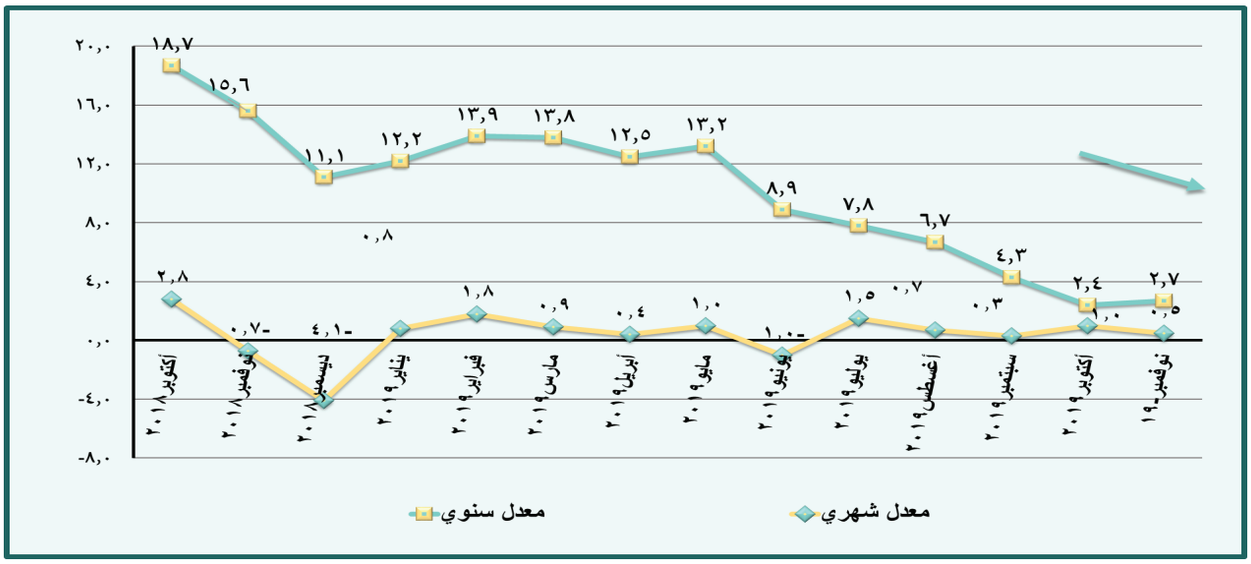

تطور أسعار مواد البناء (حديد - أسمنت)

بلغ متوسط سعر بيع حديد التسليح المبروم (١٦ ، ١٣ ، ١٠ مم) للطن ١٠٩٧٨,٦٣ جنيه في شهر ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١٢٦٥٠ جنيه في ديسمبر ٢٠١٨ ، بمعدل إنخفاض ١٣,٢٢ ٪ ، وبلغ متوسط سعر أسمنت بورتلاند عادي ٩٤٠ جنيه للطن في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ١٠٠٣ جنيه للطن في عام ٢٠١٨ وبمعدل إنخفاض قدره ٦,٣ ٪ ، كما بلغ متوسط سعر الأسمنت الأبيض ٢١٢٠ جنيه للطن في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٢٠٦٥ جنيه للطن في عام ٢٠١٨ وبمعدل زيادة قدرها ٢,٦٦ ٪ .

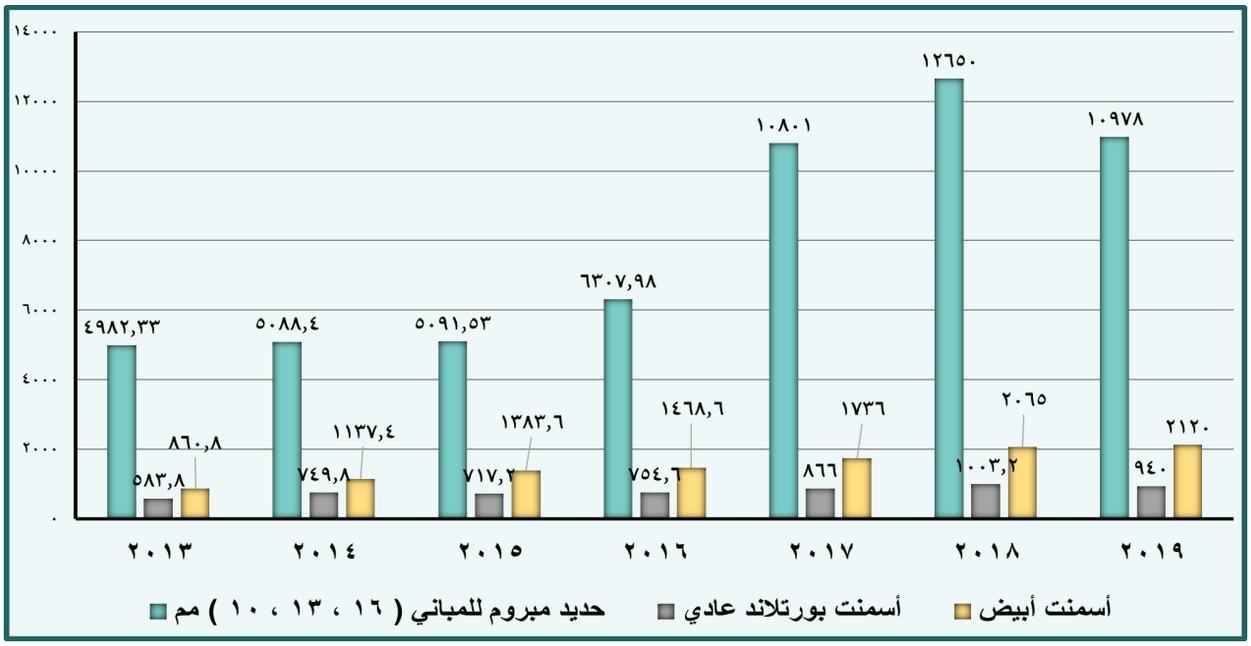

تطور أسعار الذهب

بلغ سعر الجنيه الذهب ٥٤٣٠,٠٠ جنيه في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٥٢٣٨,٨ في ديسمبر ٢٠١٨ وبمعدل إرتفاع ٣,٦٥ ٪ ، وبلغ سعر جرام الذهب عيار (٢١) ٦٧٩,٠٠ جنيه في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٦٢٥,١٠ في ديسمبر ٢٠١٨ وبمعدل إرتفاع ٨,٦٢ ٪ ، في حين بلغ متوسط سعر جرام الذهب عيار (١٨) ٥٧٨,٠٠ جنيه في ديسمبر ٢٠١٩ مقابل ٥٣٥,٨٠ جنيه في ديسمبر ٢٠١٨ وبمعدل زيادة ٧,٨٨ ٪ .

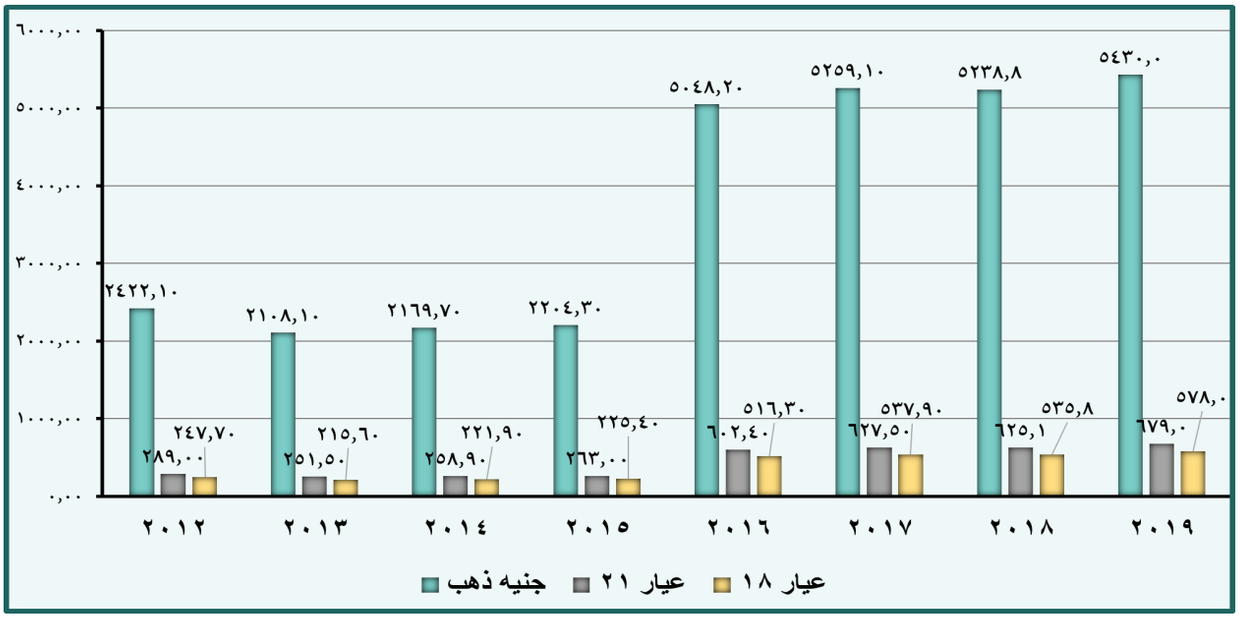

تطور عدد الشركات الجديدة التي تم تأسيسها

يلقي هذا المؤشر الضوء على الاستثمار في مصر من حيث مقدار تدفقات رأس المال المصدر للشركات والتي يصدر بها قرارات من **الهيئة العامة للاستثمار** بالموافقة على إنشاء شركات جديدة أو الموافقة على توسعات وزيادات في رؤوس أموال الشركات القائمة سواء كانت مقامة بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧ (داخل البلاد – المناطق الحرة) أو طبقاً للقانون (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ، وقد بلغ عدد الشركات الجديدة في سبتمبر ٢٠١٩ ١٧٣٢٥ شركة مقابل ١٤٩٢٦ في سبتمبر ٢٠١٨ وبمعدل زيادة ١٦ ٪ .

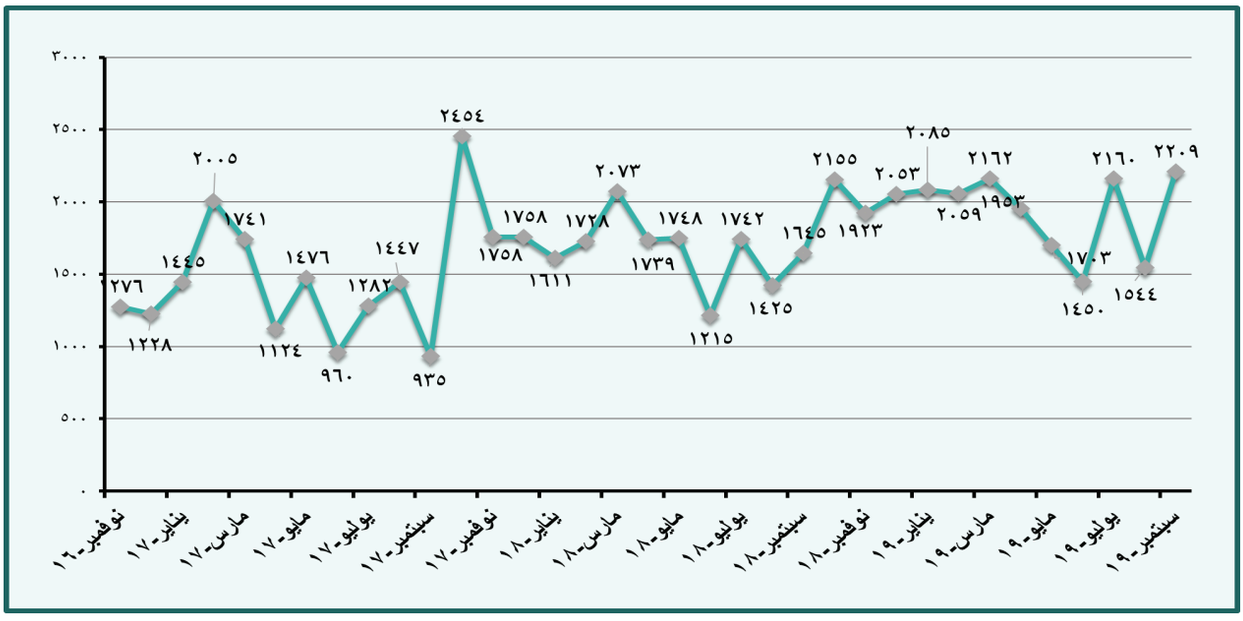

التوزيع القطاعي للشركات الجديدة

إرتفع عدد الشركات الجديدة في مجال الإتصالات والتكنولوجيا ومجال الخدمات ثم مجال الإنشاءات بمعدل ٤٨,٥ ٪ ، ٤٧,٩ ٪ ، ٤٢,٢ ٪ في سبتمبر ٢٠١٩ مقابل سبتمبر ٢٠١٨، في حين إنخفضت عدد الشركات الجديدة في مجال الزراعة بمعدل ١٧,٥٠٪ في سبتمبر ٢٠١٩ مقابل سبتمبر ٢٠١٨ .

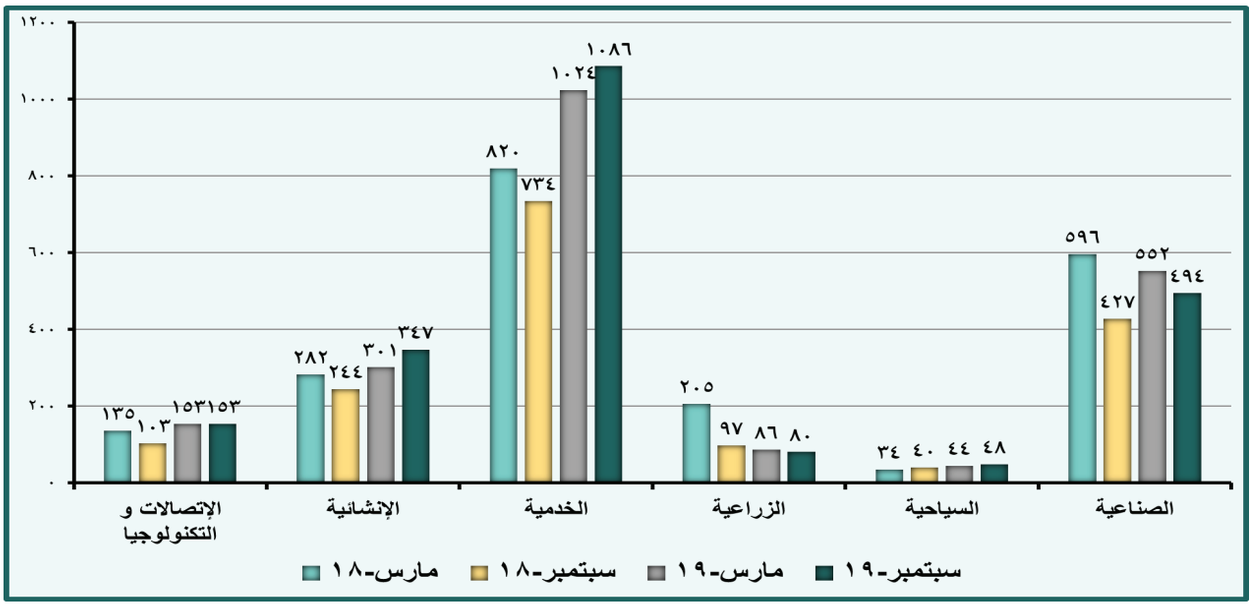

ثانياً: مؤشرات القطاع النقدي

تطور صافي الاحتياطيات الدولية

بحسب بيانات **البنك المركزي** عن شهر ديسمبر ٢٠١٩ بلغ صافي الإحتياطيات الدولية نحو ٤٥,٤ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠١٩، وبما يغطي ٨,٢ شهر من الواردات السلعية، ويلاحظ أن صافي الإحتياطيات الدولية إرتفع بنحو ٠,٩ مليار دولار بمعدل ٢,٠ ٪ خلال الفترة يوليو – نوفمبر (٢٠١٩/٢٠٢٠).

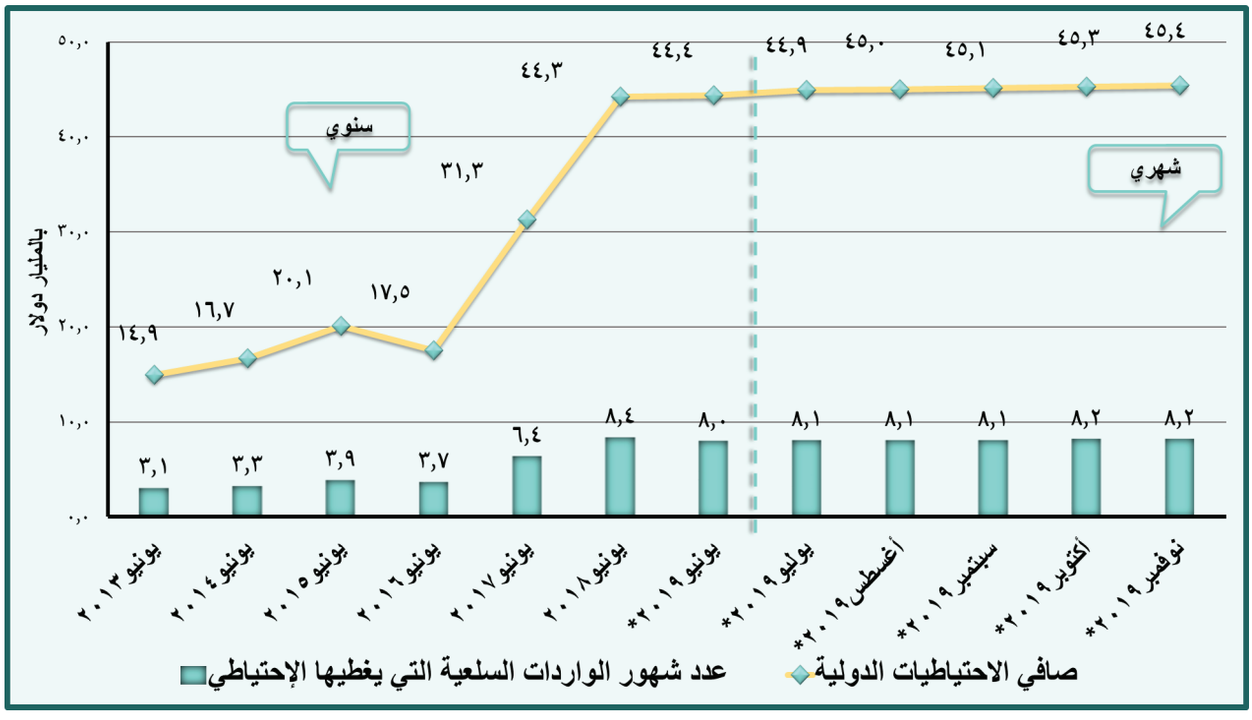

تطور أسعار العائد بالجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية **للبنك المركزي** في إجتماعها الخميس ٢٠١٩/١١/١٤ خفض كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة (الكوريدور) وسعر العملية الرئيسية **للبنك المركزي** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصلوا إلى ١٢,٢٥ ٪ و ١٣,٢٥ ٪ و ١٢,٧٥ ٪ على الترتيب ، كما تم خفض سعر الإئتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢,٧٥ ٪، كما أبقت لجنة السياسة النقدية في إجتماعها الخميس ١٦ يناير ٢٠٢٠ على هذه الأسعار دون تغيير .

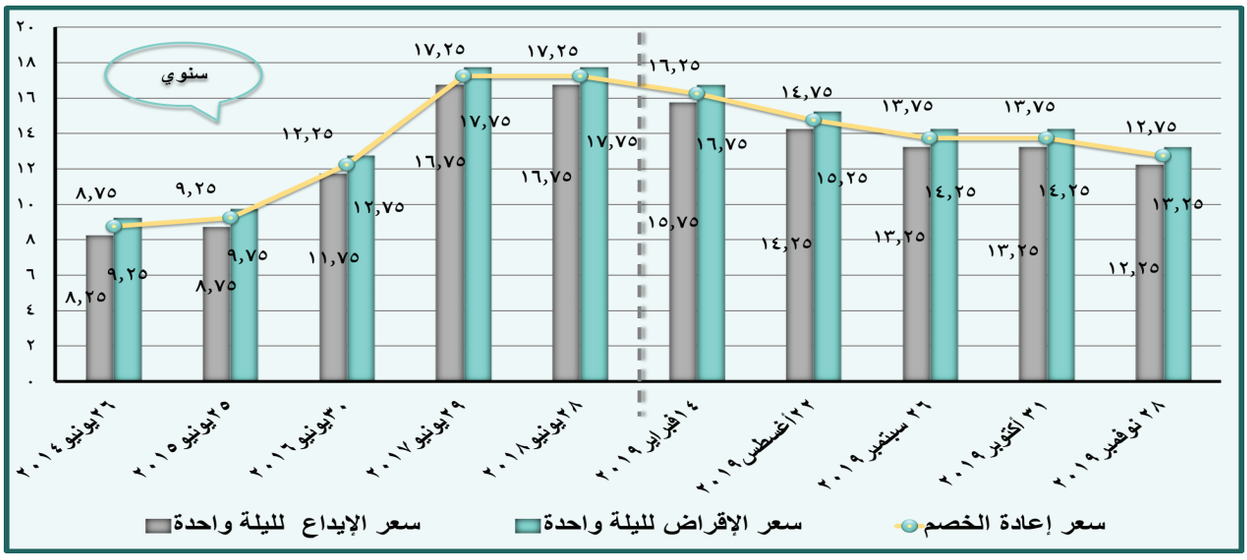

تطور أسعار صرف العملات الأجنبية

طبقاً لبيانات **البنك المركزي**، فقد إنخفض سعر صرف كافة العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري وشهد سعر الجنيه المصري تحسناً ملحوظاً أمام أسعار العملات الأجنبية إعتباراً من شهر نوفمبر ٢٠١٩، فقد إنخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الإنتربنك ليسجل ١٥,٩٨، ١٥,٨٣ في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ وخلال شهر يناير ٢٠٢٠ على الترتيب، كما سجل الجنيه الإسترليني ٢٠,٩٧، ٢٠,٥٧ خلال شهري ديسمبر ٢٠١٩، ويناير ٢٠٢٠ على الترتيب، في حين سجل اليورو ١٧,٨٨، ١٧,٤٦ في ديسمبر ٢٠١٩ ويناير ٢٠٢٠ .

تطور مؤشرات البورصة

حقق مؤشر EGX٣٠ إرتفاعاً قدره ٧,١ ٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، وحقق مؤشر EGX٥٠ إنخفاضاً بمعدل ٧,٧ ٪ في عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠١٨، وحقق مؤشر EGXV٠ إنخفاضاً قدره ٢١,٥ ٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠١٨، وحقق مؤشر EGX١٠٠ إنخفاضاً قدره ١٧,٢٣ ٪ في نهاية عام ٢٠١٩ مقابل عام ٢٠١٨.

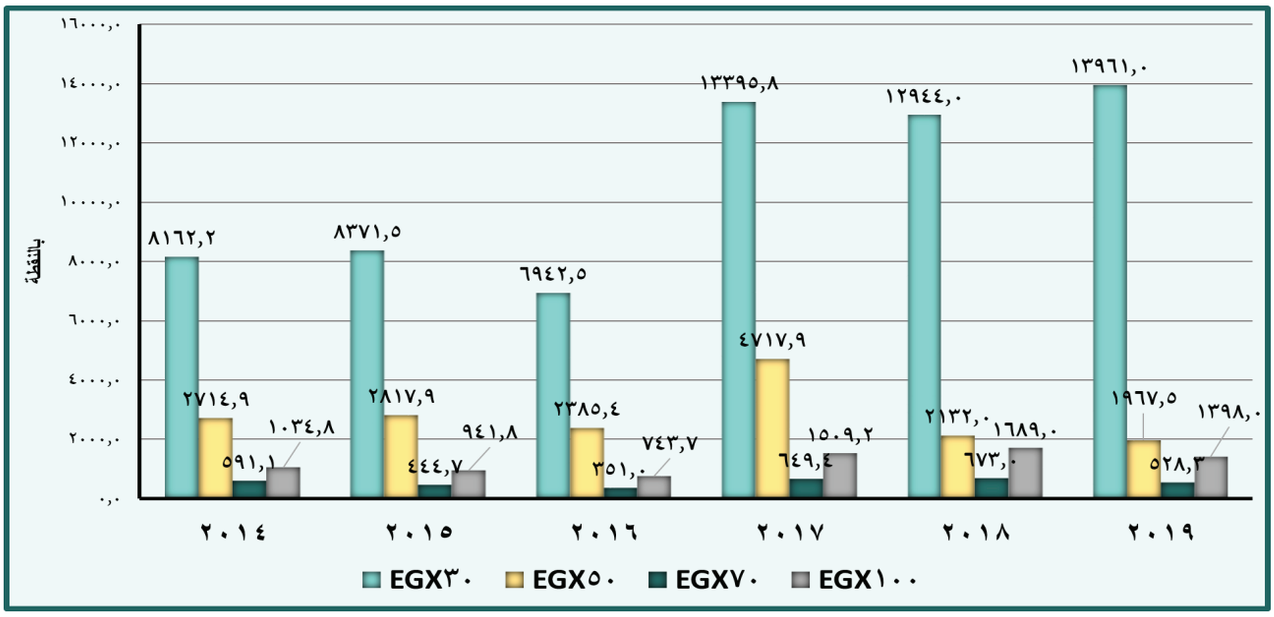

ثالثاً: مؤشرات قطاع المالية العامة

العجز الكلي للموازنة

تشير نتائج **وزارة المالية** إلى تحقيق فائض أولي قدره ٧,١ مليار جنيه (٠,١ ٪ من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩، و قد حقق العجز الكلي للموازنة العامة للدولة نحو ٢,١ ٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة ب ١,٩ ٪ خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، و ذلك في ضوء الإنخفاض الطفيف في الإيرادات بنحو ٠,٩ ٪ ، وإرتفاع المصروفات بنحو ٩,٩ ٪ خلال فترة الدراسة.

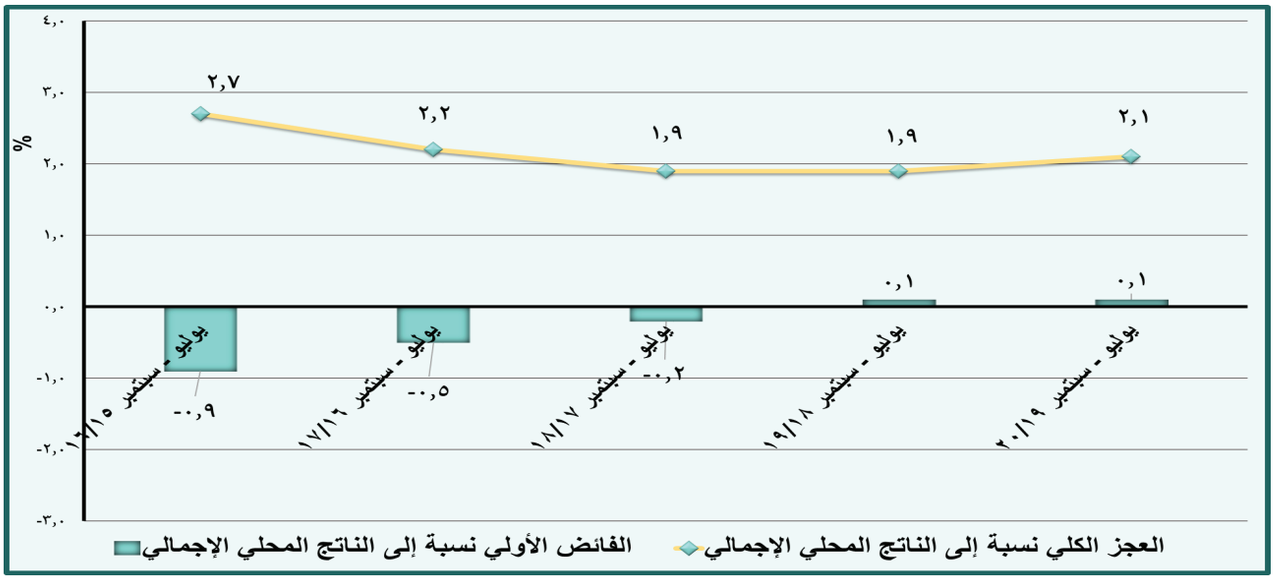

هيكل المصروفات

إرتفعت إجمالي المصروفات الحكومية بنحو ٩,٩ ٪ خلال الفترة يوليه – سبتمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، وقد إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨,٥ ٪) وإرتفع الدعم النقدي بنحو ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٨,٥ ٪).

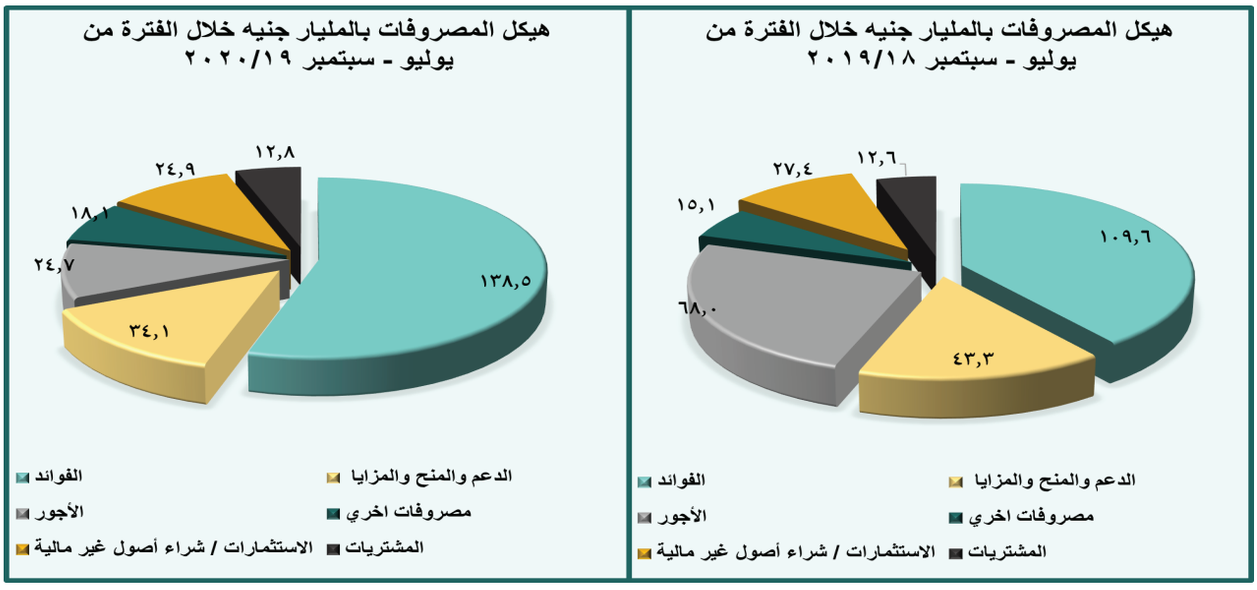

هيكل الإيرادات

بلغت إجمالي الإيرادات نحو ١٧٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو– سبتمبر ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ١٣١,٦ مليار جنيه من إجمالي الإيرادات (بما يمثل ٧٦ ٪ من إجمالي الإيرادات) مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧,٦ ٪) لتسجل ٣٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ ٢,٠ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٩ ٪) لتحقق ١٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٠,٦ مليار جنيه للعام السابق، كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية وهي تمثل ٢٣,٩٪ من إجمالي الإيرادات، بنسبة زيادة ٧,١ ٪.

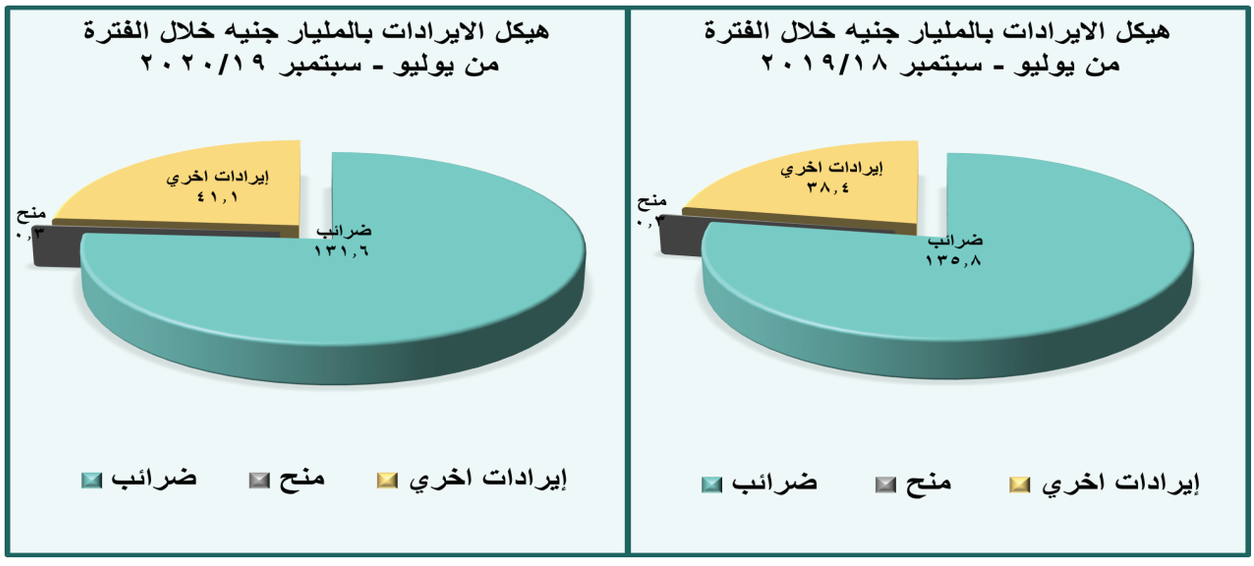

عائدات قناة السويس

طبقاً لبيانات **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** في ديسمبر ٢٠١٩ بلغت عائدات **هيئة قناة السويس** ٧,٧ مليار جنيه في نوفمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٨,٢ في نوفمبر ٢٠١٨ وبإنخفاض قدره ٦ ٪، كما تشير مقارنة عائدات القناة خلال الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ عن الفترة من يناير حتى نوفمبر من كل عام أن عام ٢٠١٨ يعد الأعلى من حيث إجمالي الإيرادات .

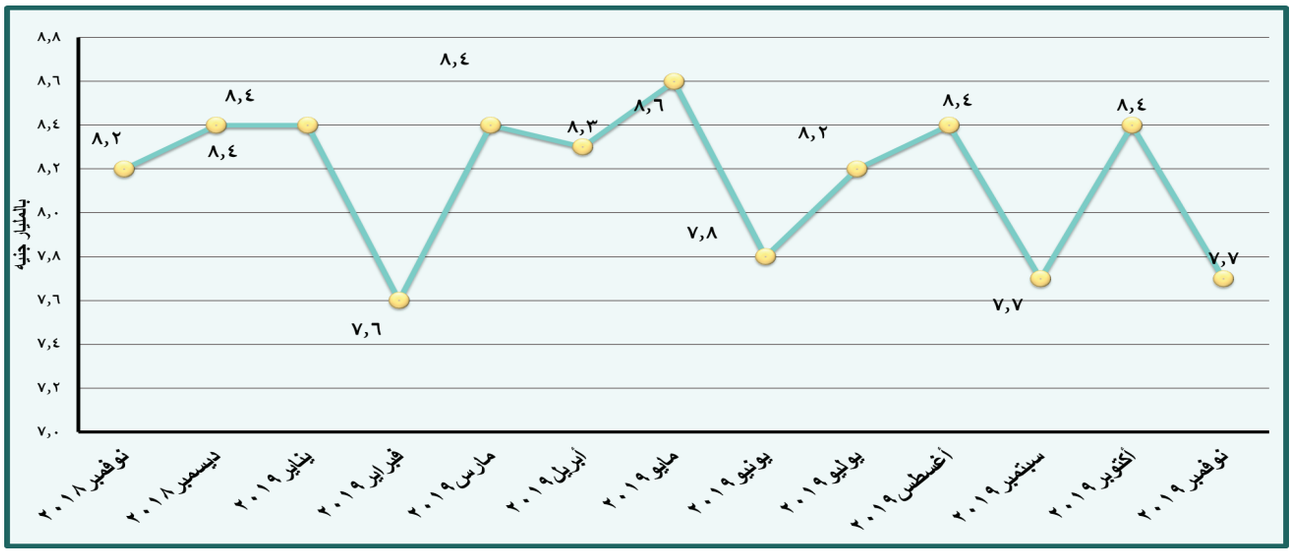

تطور انتاج واستهلاك الغاز - البترول

إنخفض حجم الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي في أكتوبر ٢٠١٩ بمعدل ٤,١ ٪ مقارنة بحجم الإنتاج في أكتوبر ٢٠١٨، في حين إنخفض حجم الإستهلاك المحلي في أكتوبر ٢٠١٩ بمعدل ٢,٦ ٪ مقارنة بحجم الإنتاج في أكتوبر من عام ٢٠١٨.

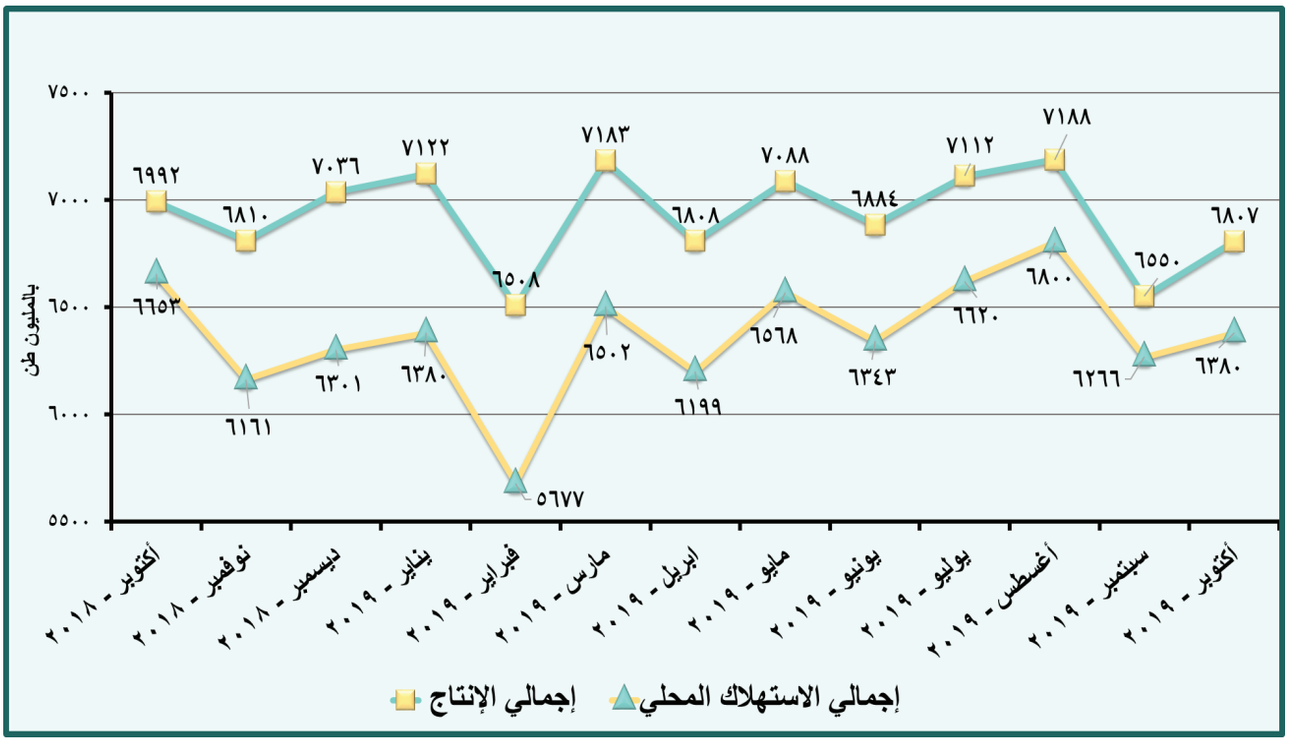

رابعاً: مؤشرات القطاع الخارجي

تطور الدين الخارجي - المحلي

بحسب بيانات **البنك المركزي** بلغ صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة نحو ٣٧٣٠,٨ مليار جنيه مصري في نهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٦٠٩,٠ مليار جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، وبما يمثل ٧٠,١ من الناتج المحلي الإجمالي في ٣٠ يونيه ٢٠١٩. كما بلغ الدين الخارجي نحو ١٠٨,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو ٢٠١٩ بزيادة بنحو ١٦,١ مليار دولار بما يوازي ١٧,٣ ٪ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨.

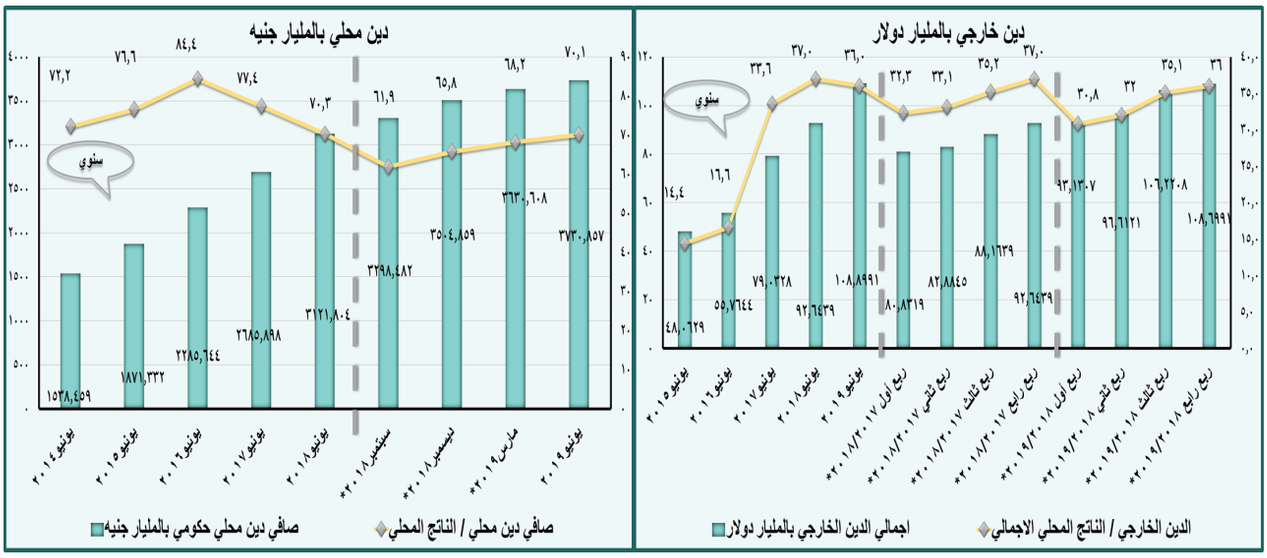

الدين الخارجي وفقا للقطاع المدين

يمثل قطاع الحكومة العامة المساهم الأكبر في الدين الخارجي، وقد تطور نصيب الحكومة العامة في الدين الخارجي ليصل إلى ٥٢,٦٩ ٪ خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨، يليها **البنك المركزي** بنسبة ٢٥,٧٤ ٪، وباقي البنوك تمثل ٨,٧٥ ٪، أما باقي قطاعات الدولة فتمثل ١٢,٨٢ ٪ في عام ٢٠١٩/٢٠١٨.

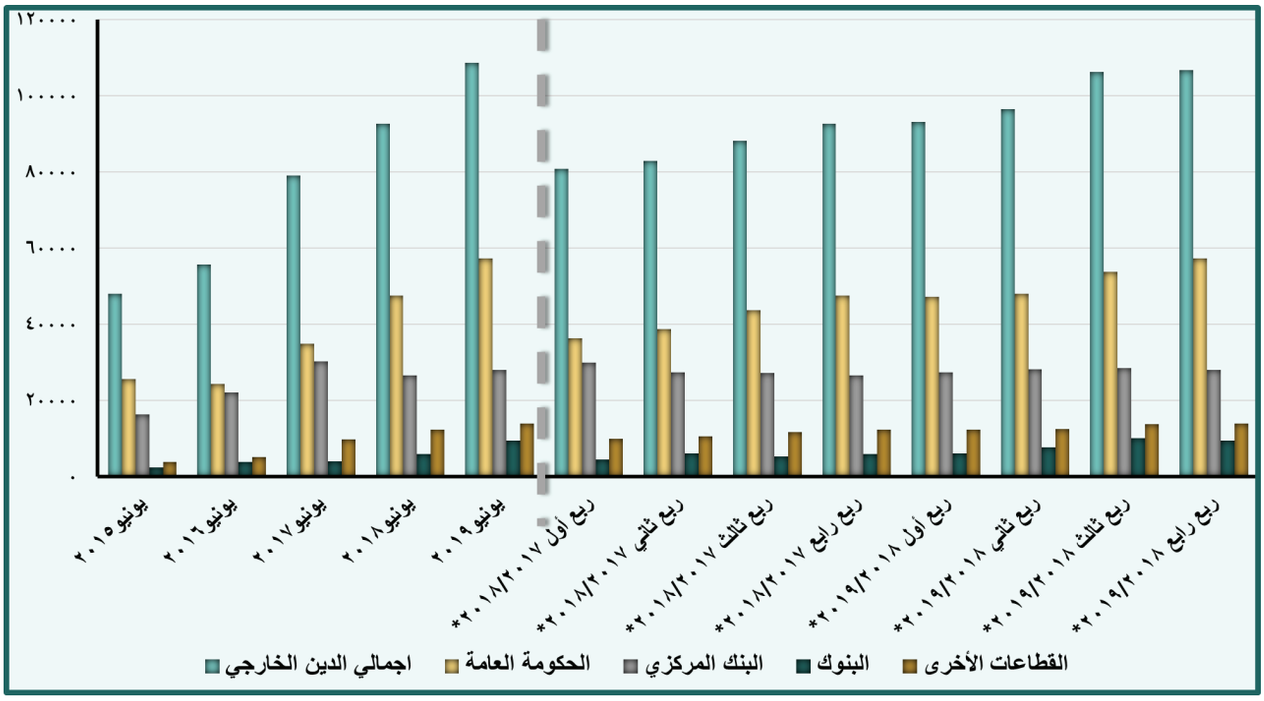

التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع السلعي

وفقاً لمؤشرات التجارة الخارجية عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ ووفقاً لبيانات **البنك المركزي** في ديسمبر ٢٠١٩، تحتل الصادرات و الواردات البترولية الأهمية النسبية الكبرى في التوزيع السلعي لهيكل الصادرات والواردات إذ تمثلان ٦٠,٤ ٪ و ٤٢,٠٥ ٪ على الترتيب.

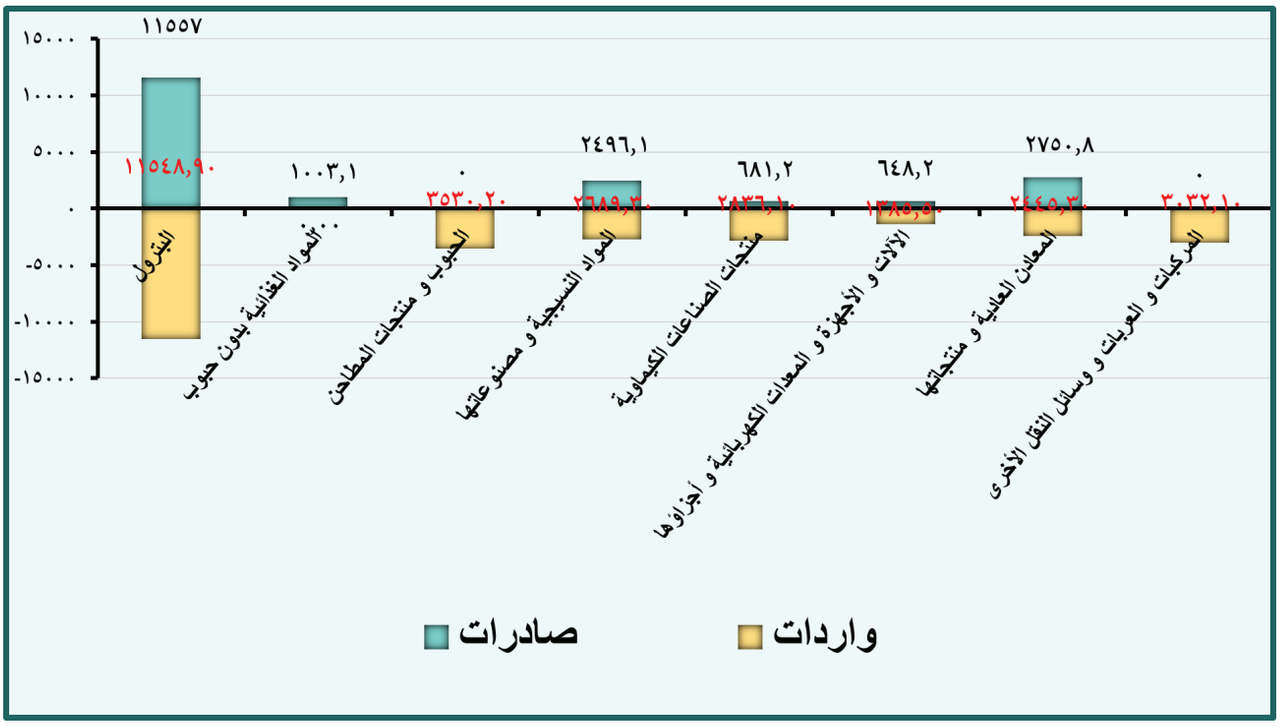

التجارة الخارجية وفقاً للتوزيع الجغرافي

جاءت دول الإتحاد الأوروبي في المركز الأول كسوق للصادرات المصرية بما نسبته ٣٥,٧ ٪ من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية، ثم الدول العربية في المركز الثاني بما نسبته ٢١,٦ ٪ من الإجمالي، وفي المركز الثالث الدول الآسيوية (غير العربية) بما نسبته ١١,٩ ٪ من الإجمالي. وبالنسبة للواردات إحتلت دول الإتحاد الأوروبي المركز الأول بما نسبته ٢٦,٧ ٪ من إجمالي المدفوعات عن الواردات السلعية، يليها الدول الآسيوية ثم الدول العربية.

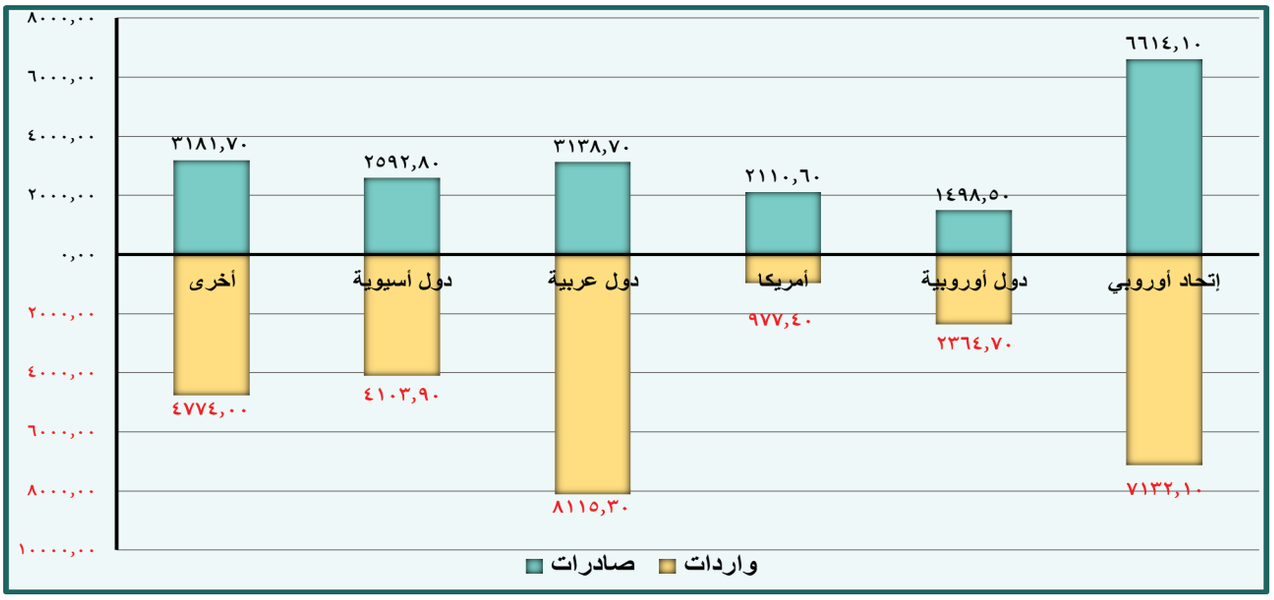

آفاق الاقتصاد المصري في ظل انخفاض أسعار الفائدة

قرارات البنك المركزي المصري خلال 2019

أعلن **البنك المركزي المصري** خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية في يوم ١٤ نوفمبر ٢٠١٩ خفض أسعار الفائدة بنسبة ١٪ لكل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية **للبنك المركزي** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الي ١٢,٢٥٪ و١٣,٢٥٪ و١٢,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت لجنة السياسة النقدية **بالبنك المركزي**، خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس لتصل إلى مستوى ١٢,٧٥٪.

وجاءت قرارات **البنك المركزي المصري** مطابقة لتوقعات المحللين بخفض أسعار الفائدة خلال عام ٢٠١٩ على خلفية تراجع التضخم السنوي بمصر لأدنى مستوى له منذ ٩ سنوات، بالإضافة إلى التوجه العالمي لخفض أسعار الفائدة أبرزها الولايات المتحدة الأميركية وسط إنكماش الاقتصاد العالمي.

ويعد هذا الخفض هو الثالث على التوالي والرابع من نوعه خلال عام ٢٠١٩، حيث خفض المركزي أسعار الفائدة في فبراير٢٠١٩ بنسبة ١٪، وفي أغسطس ٢٠١٩ بنسبة ١,٥٪، وفي سبتمبر٢٠١٩ بنسبة ١٪، ليصل اجمالي الخفض خلال عام ٢٠١٩ لنحو ٤,٥٪ ، وكان المركزي بعد تعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ - قد رفع الفائدة بنسبة ٧٪، من أجل دعم الجنيه والحد من الدولرة، ولمواجهة التضخم المتوقع بعد خسارة الجنيه لنحو نصف قيمته.

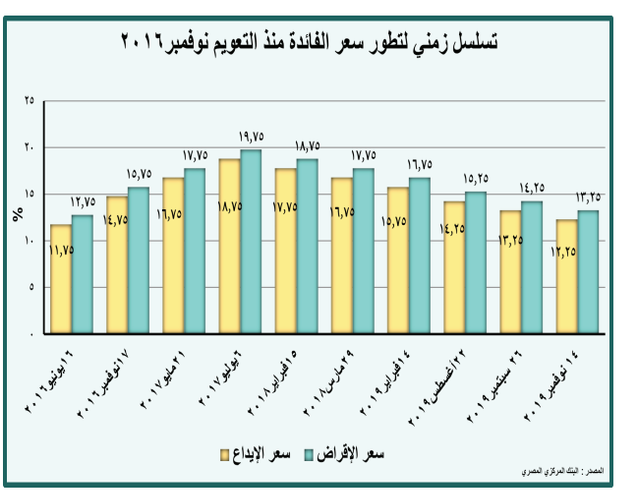

الظروف المحلية والعالمية المحيطة بالقرار

ومن أهم الظروف المحلية التي ساعدت على قرار لجنة السياسة النقدية بالخفض، إنخفاض المعدل السنوي للتضخم العام ليسجل ٤,٨٪ في سبتمبر ٢٠١٩ و ٣,١٪ في أكتوبر ٢٠١٩، وهو أدنى معدل له منذ ديسمبر ٢٠٠٥، واستمرار إنخفاض الدولار مقابل الجنيه، واستقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليسجل ٥,٦٪ خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٩، بعدما سجل ٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وارتفاع أعداد المشتغلين لتدعم إستمرار إنخفاض معدل البطالة إلى ٧,٥٪ خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٩، بإنخفاض يقارب ٦٪ مقارنة بذروته خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣.

وعلى الصعيد العالمي، استمر تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتيسير الأوضاع المالية العالمية، وكذلك تأثير المخاطر المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية على آفاق النمو (الولايات المتحدة - الصين)، ولا تزال الأسعار العالمية للبترول عرضة للتقلبات نتيجة الإضطرابات العالمية الأخيرة.

العوامل الاقتصادية المتأثرة بالقرار

ونستعرض فيما يلي، أبرز التأثيرات لإنخفاض أسعار الفائدة التي يمكن أن تنعكس سواء على المدى القصير أو المتوسط على عدد من العوامل والمحاور الاقتصادية خلال الفترة المقبلة:

أولاً: الاستثمار والنمو

المستثمرون أحد أبرز الفئات التي كانت تنتظر خفض الفائدة خلال الفترة الأخيرة، لإرتفاع تكلفة الإقتراض بسبب مستويات الفائدة المرتفعة منذ تحرير سعر الصرف، الأمـر الـذي

انعكس على تأجيل أي استثمارات جديدة، وكذا تراجع دور القطاع الخاص في الإقتصاد والنمو، خاصة مع تراجع القوة الشرائية للمستهلكين أيضاً بعد إجراءات الإصلاح الإقتصادي، ويشجع خفض الفائدة المستثمرين على العودة للإقتراض بشكل قوي لتنفيذ المزيد من التوسعات والمشروعات الجديدة، وزيادة دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وهو ما تسعى الحكومة لتحقيقه خلال الفترة الأخيرة، حيث تستهدف تحقيق معدل نمو ٦٪ خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ٥,٦٪ في عام ٢٠١٩/١٨.

ثانياً: التشغيل والصادرات

خفض الفائدة ينعش الإقتراض لتمويل التوسعات وإنشاء مشروعات وضخ استثمارات جديدة، مما يساهم في زيادة فرص العمل والتشغيل، وبالتالي المزيد من إنخفاض البطالة والتي وصلت إلى مستويات حالية لم تحققها منذ عقود، وبحسب آخر بيانات **للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، تراجع معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ إلى ٧,٥٪ مقابل ٨,١٪ خلال الربع السابق عليه، ومقابل ٩,٩٪ خلال نفس الربع من العام السابق.

ويساهم توفير فرص العمل بشكل عام في تحسين

مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المواطن وخفض معدلات الفقر التي وصلت إلى ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٨/١٧، وزيادة الصادرات، خاصة مع توفير الدعم اللازم لزيادة التصدير، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة دخل البلاد من النقد الأجنبي، وسعر الصرف، والأسعار، وخفض عجز الميزان التجاري.

ثالثاً: الودائع وديون الحكومة

من المتوقع أن ينعكس خفض أسعار الفائدة على مودعي الأموال في البنوك بشكل سلبي، ولكن هناك إتجاهاً عاماً في بعض البنوك الحكومية خاصة بنكي الأهلي ومصر بالإبقاء على أسعار العائد على شهادات الاستثمار وبعض الأوعية الإدخارية لديها، كما أن تراجع معدلات التضخم خلال الشهور الأخيرة، قد يساهم في كون العائد الذي يحصل عليه المودعون بعد الخفض من حيث الفائدة الحقيقية له، أفضل من العائد على ودائعهم، حيث كانت الفائدة سالبة مقارنة بمعدل التضخم والذي تجاوز بعد التعويم نحو٣٠٪، بينما كان أعلى عائد في السوق نحو ٢٠٪.

وسينعكس ذلك على مدفوعات الفوائد على الديون بالموازنة العامة للدولة بالإنخفاض، والتي وصلت مخصصاتها لمستويات ٥٦٩,١ مليار جنيه في الموازنة العامة للعام المالي الحالي وهو ما يمثل نحو ٣٦,١٪ من مصروفات الموازنة، وتستهدف الحكومة مواصلة خفض عجز الموازنة خلال العام المالي الحالي، ليسجل ٧,٢٪ مقابل نحو ٨,٤٪ خلال العام المالي السابق.

رابعاً: معدلات التضخم

في ظل التراجع الكبير لمعدلات التضخم في الفترة الأخيرة، واستمرار حصول المودعين من البنوك على فائدة حقيقية إيجابية مع خفض أسعار الفائدة، سيترتب عليه عدم خروج سيولة كبيرة من البنوك للاستثمار في السوق، وحتى لو أدي انخفاض الفائدة لخروج سيولة من بعض المودعين إلى السوق، سيظل التضخم في إطار مستهدف البنك المركزي عند ٩٪، بزيادة أو نقصان ٣٪، خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

خامساً: الاستثمار في البورصة

خفض أسعار الفائدة سوف يشجع أصحاب الأموال من عشاق المخاطرة والخبرة في مجال أسواق المال على الإقبال على البورصة المصرية، وضخ استثمارات جديدة فيها، خاصة في ظل التوقعات باستئناف برنامج الطروحات الحكومية خلال الشهور المقبلة.

وقد شهدت البورصة في الشهور الأخيرة إنتعاشة ملحوظة مع زيادة في أحجام وقيم التداول، وأيضاً كشف الإكتتاب في طرح حصة من أسهم شركة فوري عن شهية المستثمرين المفتوحة لاقتناص أي فرص جيدة عند ظهورها بالسوق، وهو ما قد يدعمه برنامج الطروحات الحكومية.

سادساً: استثمارات الأجانب في أدوات الدين

من المتوقع إنخفاض أسعار العائد على أدوات الدين من أذون وسندات الخزانة، مع خفض أسعار الفائدة، ومن ثم حدوث تراجع في الفائدة المباشرة التي سيحصل عليها المستثمرون الأجانب في هذه الأدوات، ورغم هذا ستبقى مصر إحدى أبرز الدول الجاذبة لهذه الاستثمارات خاصة مع إرتفاع الفائدة الحقيقية، وخفض الفائدة ببعض الأسواق الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، بالإضافة إلى إستقرار الأوضاع الاقتصادية في مصر، والمؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد في الفترة الأخيرة.

سابعاً: سعر الصرف

شهد سعر صرف الجنيه تراجعاً ملحوظاً أمام العملات الأجنبية خلال عام ٢٠١٩، بنسبة تجاوزت ٩٪، ومن المتوقع ألا يتأثر سعر الصرف كثيراً بخفض أسعار الفائدة مع استمرار جاذبية مصر للمستثمرين الأجانب في أدوات الدين، وحتى في حالة خروج جزء من أموال الأجانب في أدوات الدين، من المتوقع ألا يكون هذا التأثير كبيراً في ظل إرتفاع الإحتياطيات الأجنبية وسوف يقتصر فقط على المدى القصير.

ومع التراجع المتوقع لمعدلات الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية أو إلى مستويات أقل مع مرور الوقت، وعودة القطاع الخاص للتوسع وإنشاء مشروعات جديدة، من المنتظر أن يؤثر ذلك إيجابياً على أسعار الصرف، مع توفير بعض السلع في السوق المحلية حال زيادة الإنتاج وبالتالي إعتماداً أقل على الإستيراد، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من السلع وزيادة تدفقاتها من النقد الأجنبي.

وسوف يظل نجاح مصر الاقتصادي خلال الفترة القادمة مرتبط بشكل وثيق مع السياسة التي يتبعها **البنك المركزي**، خاصة خفض أسعار الفائدة، وزيادة التيسير في السياسات المالية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨

• تتنافس ١٨٨ دولة في العالم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن منظمة الأونكتاد، وهى الدول المدرجة على قوائم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ما يعرف **بالأونكتاد** " UNCTAD " وهي اختصاراً لـ United Nations Conference on Trade and Development و هى منظمة دولية تساعد على إيجاد بيئة ملائمة تسمح بإندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

• تلك الدول تسعى للفوز بنصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما لدورها الفعال في تحريك الاقتصاد المحلي والعالمي، وانعكاس ذلك على توفير فرص العمل وخفض البطالة وتحسين مؤشرات الاقتصاد.

• وفي ظل الصراع العالمي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسبب الحروب التجارية تراجعاً ومخاوف للشركات من ضخ استثمارات جديدة، مما يتسبب في تراجعه بشكل مباشر.

• و حسب رأي " جيمس زان " مدير قسم الاستثمار والمشاريع بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **"أونكتاد"** أن الاستثمار الأجنبى المباشر قد تراجع عالمياً بنسبة ١٣ ٪ عام ٢٠١٨ ، حيث انخفضت التدفقات الاستثمارية من ١,٥ تريليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ١,٣ تريليون دولار خلال عام ٢٠١٨ .

الاقتصادات المتقدمة

• ووفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن **صندوق النقد الدولي** في أكتوبر ٢٠١٩، فقد تراجعت التدفقات المالية الوافدة إلى الاقتصادات المتقدمة والخارجة منها تراجعاً كبيراً منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ ، وتحديداً انخفضت تدفقات ديون الحافظة، وهو ما يعكس مزيجاً من العوامل: شراء البنوك المركزية

لكميات ضخمة من أصول الدين الحكومي، وزيادة تفتت أسواق الدين في منطقة اليورو، والتراجع الكبير في الإحتياطيات المتراكمة لدى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

• كذلك سجلت التدفقات الاستثمارية الأخرى إنخفاضاً حاداً نظراً لقيام البنوك المركزية بتخفيض حجم ميزانياتها العمومية عقب التوسعات الضخمة في أنشطتها عبر الحدود خلال الطفرة التي سبقت وقوع الأزمة.

ولكن حتى نهاية عام ٢٠١٧، ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر ارتفاعاً طفيفاً في واقع الأمر عن مستوياتها في فترة ما قبل الأزمة، حيث تجاوزت ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً.

• ووفقاً لهذا التقرير فإن السبب الرئيسي لتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ٢٠١٨ يعكس ببساطة العمليات المالية للشركات الكبرى متعددة الجنسيات نتيجة أسباب منها التغيرات التي طرأت على قانون الضرائب الأمريكي ، فقد ألغى هذا القانون الضرائب المفروضة على الأرباح المعاد توطينها للشركات الأمريكية متعددة الجنسيـات،

ومن ثم قامت الشركات الأمريكية بإعادة توطين الأرباح السابقة المتراكمة للشركات الأجنبية المنتسبة لها، مما أدى بدوره إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالخارج.

• وبحسب تقرير **الأونكتاد** فإن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تتربع على عرش العالم، فأمريكا ما تزال المتلقي الأول للاستثمار الأجنبي في العالم منذ آخر ١٠ أعوام، حيث نجحت في جذب ٢٥٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨ لتؤكد قوة اقتصادها بالرغم من الحروب التجارية التي تقودها ضد الصين وبعض دول الإتحاد الاوروبي، فيما يتعلق بواردات أمريكا من بعض المعدات والأجهزة وحجم الجمارك المفروض عليها.

الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

• بحسب تقرير **الأونكتاد** أنه رغم هذا التراجع على المستوى العالمي، فإن الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا نجت من تبعات الإنخفاض العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر وبلغ الاستثمار في القارة ٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ١١ ٪ عن العام السابق، وظلت مصر الأكثر استقطاباً للاستثمارات الأجنبية بالمنطقة، فمصر تعد ملكة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجحت مصر في جذب ٦,٧٨٩ مليار دولار العام الماضي مع حفاظها لثلاثة أعوام متتالية على صدارة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في إفريقيا والمركز الثاني على مستوى المنطقة العربية.

• تصدرت مصر دول القارة كلها وخاصة دول شمال إفريقيا فى جذب الاستثمارات المباشرة، خلال الست سنوات الماضية باستثمارات بلغت نحو ٣٨,٠٩٨ مليار دولار، استثمارات أجنبية مباشرة فى الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨.

وبحسب التقرير، جذبت مصر فى عام ٢٠١٣ نحو ٤,٢٥٦ مليار دولار، وفى العام التالى جذبت نحو ٤,٦١٢ مليار دولار.

وفى عام ٢٠١٥ جذبت مصر نحو ٦,٩٢٥ مليار دولار، ثم جذبت فى عام ٢٠١٦ نحو ٨,١٠٧ مليار دولار وفى العام التالى جذبت ٧,٤٠٩ مليار دولار.

• وبحسب بيانات **البنك المركزي**، عن ميزان المدفوعات تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لأقل مستوى منذ خمس سنوات، حيث سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٥,٩ مليار دولار مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك بنسبة تراجع ٢٣,٥٪ على الرغم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بنجاح .

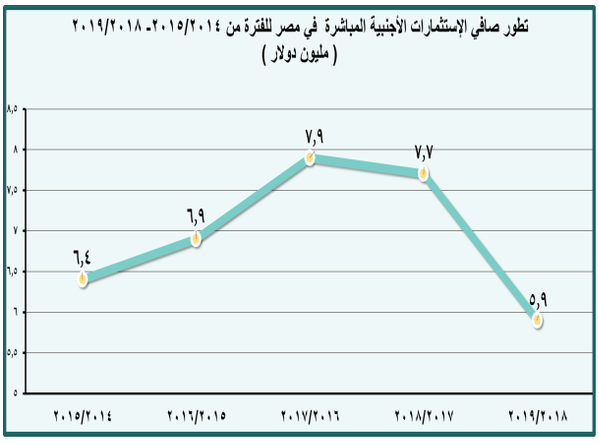

أسباب إنخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

أرجع تقرير صادر **لبنك الإستثمار (برايم)** هذا الإنخفاض إلى أسباب بعضها عالمية ، وأخرى محلية.

الأسباب الخارجية

تنامي مخاطر الاقتصاد العالمي، وتصاعد نزعة الحماية التجارية، فقد تصاعدت التوترات التجارية عالمياً في الفترة الأخيرة مع سعي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة موقفها التجاري وإجراء إتفاقات جديدة بينها وبين العديد من الدول والأسواق ترى أنها ستكون أكثر عدالة، وهو ما أدى أثناء ضغطها في المفاوضات بينها وبين هذه الدول إلى تصاعد نزعة الحماية التجارية وحدوث توترات خاصة مع الصين.

الأسباب المحلية

- وجود إختلالات هيكلية طويلة الأمد تقف في طريق الاستثمار، ومنها إستمرار البيئة الحالية ذات أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً بعد التخفيضات الأخيرة فالزيادات المتتالية في أسعار الفائدة أثرت على تدفقات الاستثمار بجميع أشكاله، فأعقبت كل زيادة في أسعار الفائدة إنخفاض في الاستثمار الخاص، حيث أن إرتفاع تكلفة التمويل أدى إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة، ومن ناحية أخرى فإرتفاع أسعار الفائدة أدى إلى توجيه فوائض الأموال المتاحة للاستثمار لشراء أدوات الدين لإرتفاع العائد وإنخفاض المخاطر.

- الترتيب العالمي المتدني لبيئة الأعمال ، فعلى الرغم من أن مصر كانت من بين البلدان الأكثر تحسناً في مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال، لكنها جاءت أيضاً في مرتبة متأخرة، كما تحتل مصر المرتبة الـ ٩٣ من بين ١٤٠ دولة في مؤشر التنافسية العالمي، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي وهو ما يستدعي جهوداً متكاملة لتحسين ترتيب مصر في هذه المؤشرات وبقوة.

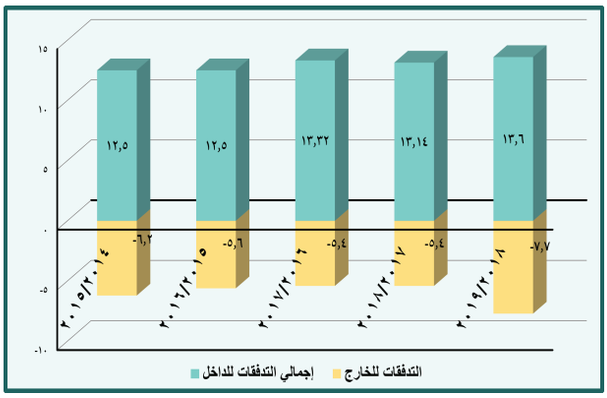

- الظروف المحلية المتعلقة بالإرتفاع المتتالي لتكلفة الطاقة، والتعديلات الضريبية المستمرة، ما من شأنه التأثير على الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاعات غير التعدين والغاز الطبيعي الذي حظي بتدفقات كبيرة نسبياً نظراً للإستكشافات الجديدة.

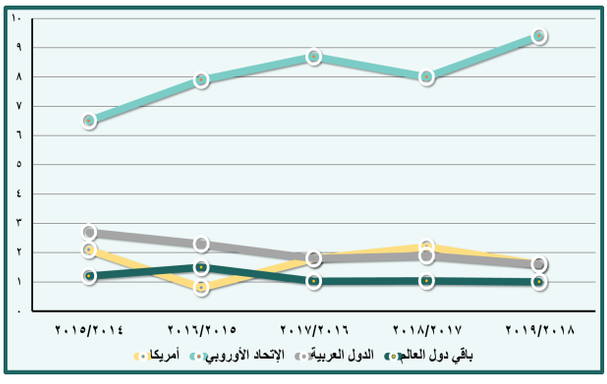

مستقبل صناعة الاستثمار المباشر في مصر

بنك الإستثمار الجنوب أفريقي "Rand Merchant Bank" و الذي يعد ثاني أكبر بنوك الإستثمار في القارة الأفريقية يختار مصر أفضل دولة للاستثمار في أفريقيا لعام ٢٠٢٠ و ذلك في تقريره السنوي التاسع في شهر سبتمبر ٢٠١٩ تحت مسمى " أين نستثمر في أفريقيا للعام القادم ٢٠٢٠ " و ذلك رغم الظروف العالمية المحيطة وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

• وقال البنك إن مصر احتفظت بمركزها على قمة قائمة أفضل ١٠ دول الأكثر جذباً للاستثمار في أفريقيا، وذلك في تقريره "أين تستثمر في أفريقيا ٢٠٢٠؟"، والذي يقوم على تقييم ٦ قطاعات أساسية لتقييم الوجهات الأكثر جذباً للاستثمار.

• وتتضمن القطاعات الأساسية التي يقيمها البنك: الموارد "خاصة موارد التعدين"، والبيع بالتجزئة، والتمويل، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والصناعة، وقطاع التشييد والبناء بحسب البنك.

• وذكر البنك أن مصر تتميز بضخامة السوق المرتبط بوجود قطاع أعمال متطور مقارنة بالدول الأخرى مما يجعل مصر أكثر الوجهات جذباً للاستثمار في أفريقيا.

• وأضاف أن التحسن في بيئة الأعمال في مصر والذي تم تسهيله من خلال البرامج الحكومية إلى جانب الزيادة التدريجية في الاستثمار من القطاع الخاص إلى تعزيز النمو الاقتصادي قد ساعد في إعادة تحديد موقع مصر على خريطة الاستثمار العالمية.

صندوق النقد الدولي: أشاد الصندوق بنجاح الحكومة في تنفيذ الأهداف الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مما أدى لتصاعد نمو الناتج المحلي والسيطرة على التضخم ووضع الدين العام على مسار هبوطي، وخفض الصندوق من توقعاته لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مع نهاية العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٨,١ مليار دولار، هبوطاً من ١١,٢ مليارا قدرها الصندوق ضمن المراجعة الرابعة للاقتصاد المصري التي كشف عنها إبريل الماضي.

وأعاد الصندوق تقدير صافي الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتوقعة في العام المالي المقبل، في تقرير المراجعة الخامسة للاقتصاد المصري الصادر أمس ليخفضها من تقدير سابق عند ١٢,٦ مليار دولار إلى ٩,٨ ملياراً في ٢٠٢١/٢٠٢٠.

وتوقع الصندوق أن يستمر صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر على وتيرة متصاعدة ليسجل ١١,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ و ١٣ ملياراً في العام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، حتى يصل إلى ١٤ مليار دولار خلال ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

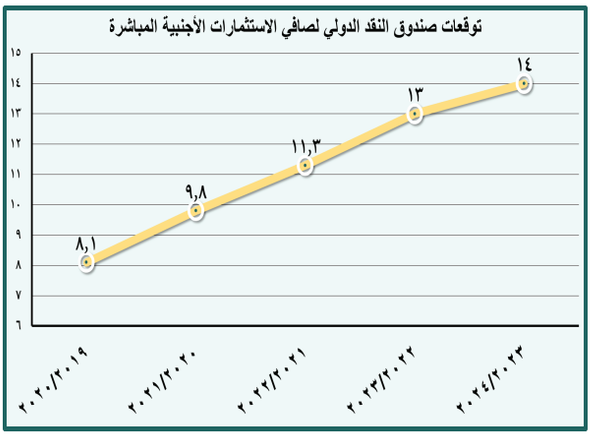

واستند الصندوق في توقعاته إلى أن الحكومة المصرية لا تزال ملتزمة بتطوير الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد لجذب الاستثمار وزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة، وخلق مزيد من فرص العمل.

أهم مساهمات بنك الاستثمار القومي

• شهدت السنوات الأخيرة طفرات على مستوى الأطر الاستثمارية التي أضيفت إلى دور **بنك الإستثمار القومي** الأساسي، وإرتفعت قيمة محفظة مساهمات البنك الإجمالية لتصل إلى نحـو٢٠,٧٢ مليار جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١.

• وتمثلت تلك الطفرات في طفرات إيجابية على مستوى دور البنك فيما يخص المساهمات المباشرة ومن منطلق دوره كمحفز لعملية التطوير وداعم لصناعة التكنولوجيا المالية، ساهم **بنك الإستثمار القومي** في عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية .

أهم القطاعات الإقتصادية التي تنتمي إليها محفظة مساهمات البنك

قطاع التكنولوجيا المالية

• ظهر في السنوات الأخيرة، جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الداعمة للمؤسسات المالية ومقدمي الحلول الرقمية مما أدى إلى قلب أوضاع الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم من خلال الإستفادة من الإبتكارات التكنولوجية في مجال التمويل. وفي ظل هذا التطور السريع، يستدعي الأمر إتباع أساليب تضمن توظيف ثورة التكنولوجيا المالية لصالح المجتمع والاقتصاد مع مراعاة حماية المستهلكين والنظام المالي.

• أصبحت التكنولوجيا المالية المبتكرة أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لقدرتها على استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، ولقد أدى التطور الهائل الذي يشهده عـالم اليـوم فـي مجـال تكنـولوجيـا المعـلومـات والإتصالات إلى ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، والتي تساعد بشكل كبير في زيادة كفاءة الخدمات المالية وتوسيع انتشارها، وما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد القومي.

• **أسباب لجوء العالم إلى التكنولوجيا المالية:**

تساهم تكنولوجيا fintech "فينتك" في القضاء على عادات التمويل القديمة المتعلقة ببدء عمل تجاري على سبيل المثال، والتي تقتضي اتجاه المستثمر نحو البنك المحلي الخاص وتقديم طلب الحصول على قرض، كما أنها تبطل العادات المتعلقة بقبول بطاقات الائتمان من جانب الشركات والتي كانت تتطلب حساباً مع مزود ائتماني كبير ، فشركات التكنولوجيا المالية بحثت عن حلول للمشاكل المالية المتعلقة بالمستثمرين خارج الأنظمة المالية والمقدرين بملياري فرد حول العالم، و٣٩ مليون فرد داخل الولايات المتحدة إما باستخدام التكنولوجيا المالية أو الدفع عبر الهاتف المحمول، فخدمات تحويل الأموال هي ثورة في الطريقة التي تبدأ بها الشركات الصغيرة وقبول المدفوعات ثم انتشارها عالمياً فهي بالتالي تسهل عمليات بدء الأعمال التجارية والتمويل الجماعي هو جمع سريع للمال وبتكلفة زهيدة في جميع أنحاء العالم، والذي كـان مـن المستحيـل أن يـتـم قبـل ذلك، فهـي تقصـر

الجدول الزمني لبدء أعمال الشركات من اجتماعات تستمر عدة أشهر إلى أسابيع قليلة، فهي تسهل عملية العثور على رأس المال الازم لبدء عملية التشغيل.

- **مستخدمي التكنولوجيا المالية**

ينقسم المستخدمين للتكنولوجيا المالية إلى اربعة أقسام رئيسية وهي كالآتي :-

١- فئات المستخدمين B2B للفئة الخاصة بالبنوك

٢- العملاء بالبنوك

٣- فئات المستخدمين B2C للشركات الصغيرة

٤- المستهلكين

- فوائد التكنولوجيا المالية

تتميز التكنولوجيا المالية بالعديد من الفوائد أهمها:

- تتميز منتجات التكنولوجيا المالية بالسرعة في التوصيل لأنها تتم عبر النت، والسرعة للوصول الى المستهلكين، كما توفر الراحة للمستهلكين.
- توفر منتجات التكنولوجيا المالية خيارات أكثر للمستهلكين فيمكنهم شراء واستخدام ما يريدون من المنتجات.
- لا تحتاج شركات التكنولوجيا المالية الى استثمار الأموال في بنية تحتية مادية، مثل شبكة الفروع وبالتالي تساهم في تقديم صفقات ارخص للمستهلكين.
- تقوم شركات التكنولوجيا المالية بجمع وتخزين البيانات الخاصة بالعملاء مما يساهم في تقديم منتجات وخدمات خاصة للمستهلكين.
- يساهم **بنك الإستثمار القومي** في عدد من الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية و هي :

١. شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e.finance
٢. شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي
٣. مصر للخدمات التكنولوجية (إي سيرف)
٤. شركة خالص لخدمات المدفوعات الرقمية (تحت التأسيس)

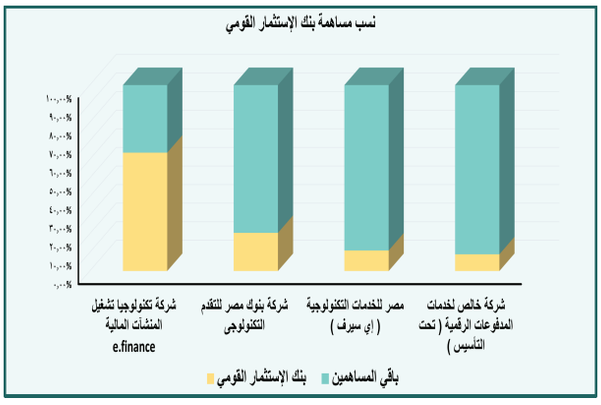

أهم الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية

١. شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e.finance

التأسيس: تأسست عام ٢٠٠٥ شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقا لاحكام قانون ضمانات حوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة ولائحتهما التنفيذية

غرض الشركة: تقديم خدمات التشغيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها .

أهم المساهمين :

١- **بنك الاستثمار القومى.** ٢- البنك الأهلى المصري.
٣- بنك مصر. ٤.شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي.
٥- الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية.

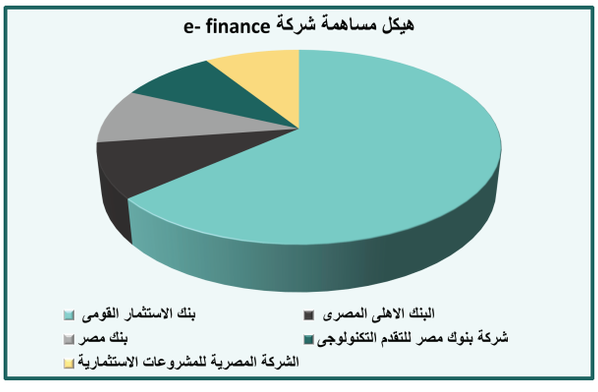

٢ - شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجى

التأسيس: تأسست عام ١٩٩٥ وفقاً لقانون (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩المعدل بالقانون (٨) لسنة ١٩٩٧ والقانون (٩٥) لسنة ١٩٩٢

غرض الشركة: القيام بكافة اعمال المحول القومي لأوامر الدفع وأعمال المقاصة وتصميم أنظمة شبكات الحاسب الآلي ونظم المعلومات وكافة البرامج الخاصة بالمدفوعات الإلكترونية وإعداد المواصفات القياسية لها بالتنسيق مع **البنك المركزي المصري** ويشمل ذلك: - تقديم منتجات وخدمات الدفع الإلكتروني - تصميم البنية الأساسية للتحويلات الآلية للنقد - تشغيل وإدارة شبكات نقاط البيع الإلكترونية والصارفات الآلية القومية - تشغيل وإدارة التحويلات الإلكترونية بين البنوك العاملة في مصر والبنوك الاقليمية وتقديم منتجات وخدمات عرض الفواتير وتحصيلها الكترونيا - خدمات الربط بين الأنظمة المصرفية والتدريب والتطوير لمنتجات متخصصة.

أهم المساهمين :

١- البنك المركزي المصري **٢- بنك الاستثمار القومي**

٣- البنك الأهلي المصري ٤- بنك مصر

٥- البنك العربي الأفريقي الدولي

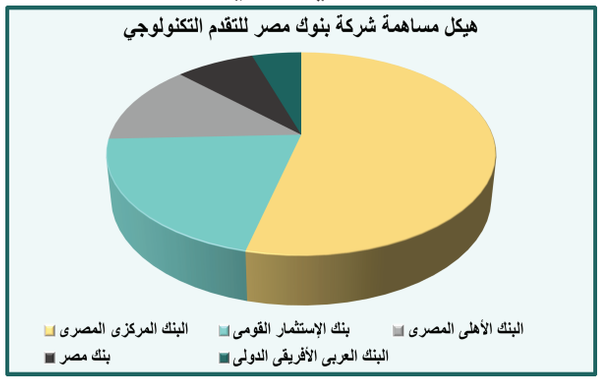

٣ - مصر للخدمات التكنولوجية (إي سيرف)

التأسيس: تأسست عام ٢٠١٧ وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

غرض الشركة: تطوير وتشغيل وتأمين وإدارة منظومات الخدمات الحكومية وتكامل وربط قواعد البيانات القومية وإتاحة الخدمات من خلال قنوات متعددة بنفسها أو بالتعاون مع القطاع الخاص.

- دعم التوسع في الخدمات الحكومية من خلال نظم التعهيد للقطاع الخاص.

- دعم الكيانات الحكومية الأخرى لتطوير خدماتها بكافة الطرق والأشكال .

أهم المساهمين

١- بنك الاستثمار القومي

٢- شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية e-finance

٣- الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية

٤- شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي

٥- شركة مركز نظم المعلومات والحواسب

٦- شركة البريد للاستثمار

٧- شركة الترابط لتكنولوجيا الإتصالات

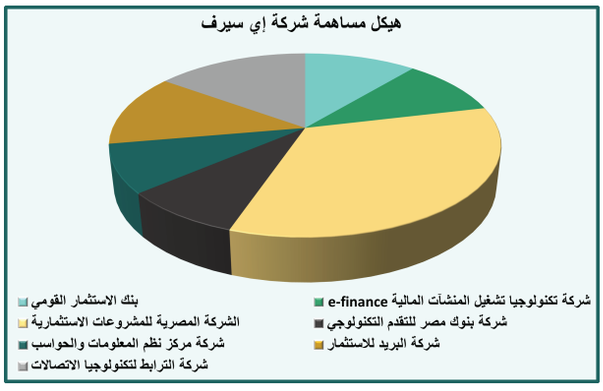

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية رخاء
NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية
ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث
investment.support@nib.gov.eg

• تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
• وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
• ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.

بنك الاستثمار القومي

NATIONAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالي ـ باب اللوق ـ القاهرة

فاكس : ٢٧٩٢٢١٧٤

investment.support@nib.gov.eg

المؤشرات الاقتصادية ECONOMIC INDICATORS